الجمهـــوريـــة الجـــزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالـــي و البحـــث العلـــي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغـانم

كليـة العلـوم الاقتصاديـة و التجـارية وعـوم التسيير

قسم العـــوم التجـارية

مذكـرة تخـرج مقـدمة ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماستـر

تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنـوان المذكـرة

# النـظام المحاسبي المـــالي و أثاره على مكـــونات القوائم المالية
# دراسة حـــالة بمؤسسة تـــرانس كنال 02 بوادي وهيو

اعداد المترشحة:

بن قنونة هوارية

لجنـة المناقشـة:

| | | |
|---|---|---|
| بوضراف الجيلالي | أستاذ محاضر جامعة مستغانم | رئيسا |
| لحمر عباس | أستاذ محاضر جامعة مستغانم | مقـررا |
| بوشيخي بو حوص | أستاذ مساعد جامعة مستغانم | مناقشا |

السنـة الجامعيـة: 2014 – 2015

# الفهرس

**الفهرس:**

**المحتويات** **الصفحة**

قائمة الجداول..... I
قائمة الأشكال..... I
قائمة الاختصارات ..... II
قائمة الملاحق..... II
شكر وتقدير
الإهداء
**مقدمة عامة**..... أ

**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي**

**مقدمة**

**المبحث الاول :عموميات حول النظام المحاسبي المالي** ..... **07**
المطلب الاول :تعريف النظام وأسباب تبنيه ..... 07
المطلب الثاني: أهداف و مميزات النظام المحاسبي المالي..... 09
المطلب الثالث:مبادئه، طبيعته ومجال تطبيقه..... 11
**المبحث الثاني: الاطار العام للنظام المحاسبي المالي**..... **15**
المطلب الاول :الاطار القانوني و التصوري للنظام المحاسبي المالي..... 15
المطلب الثاني: شروط الانتقال السليم للنظام المحاسبي طبيعة ..... 17
المطلب الثالث:مدى استجابة SCF للمعايير المحاسبية الدولية ..... 19
**المبحث الثالث:المعايير المحاسبية الدولية** IAS/IFRS..... 22
المطلب الأول :ماهية المعايير المحاسبية الدولية..... 22
المطلب الثاني :معايير الاعتراف و قياس عناصر القوائم المالية ..... 25
المطلب الثالث:المعايير المهتمة بالقوائم المالية ..... 29
**خاتمة**..... **31**

**الفصل الثاني:القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**

**مقدمة**

**المبحث الأول :ماهية القوائم المالية** ..... 34

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية..... 34

المطلب الثاني :خصائص القوائم المالية ..... 36

المطلب الثالث:أهدافها و أهميتها..... 38

**المبحث الثاني:اعداد القوائم المالية**..... **39**

المطلب الاول :مكونات القوائم المالية ..... 39

المطلب الثاني:قواعد اعداد القوائم المالية..... 44

المطلب الثالث:مستخدمو القوائم المالية..... 45

**المبحث الثالث:عرض القوائم المالية**..... **47**

المطلب الاول :التغيرات الحاصلة في القوائم المالية..... 47

المطلب الثاني :التحليل المالي للقوائم المالية ..... 49

المطلب الثالث:نماذج عن القوائم المالية..... 54

**خاتمة**..... **65**

**الفصل الثالث:دراسة تطبيقية بمؤسسة "ترانس كنال 02"**

**مقدمة**

**المبحث الأول:نظرة عامة حول المؤسسة**..... **68**

المطلب الأول :تقديم عام للنموذج..... 68

المطلب الثاني :تعريف بالمؤسسة..... 70

المطلب الثالث:المصلحة الإنتاجية..... 73

**المبحث الثاني: القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة** ..... **76**

المطلب الأول :المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية..... 76

المطلب الثاني :تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية..... 77

المطلب الثالث: التحليل الأفقي لحساب النتائج.....81
**خاتمة:**..... **84**
**خاتمة عامة :**..... **86**
قائمة المراجع
الملاحق

## قائمة الجداول و الأشكال:

### قائمة الجداول:


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية من حيث الإطار التقني | |
| 02 | الأطراف المستخدمة للبيانات المالية | |
| 03 | الميزانية – الأصول | |
| 04 | الميزانية – الخصوم | |
| 05 | حساب النتائج – حسب الطبيعة | |
| 06 | حساب النتائج – حسب الوظيفة | |
| 07 | جدول تدفقات الخزينة – طريقة مباشرة | |
| 08 | جدول تدفقات الخزينة – طريقة غير مباشرة | |
| 09 | جدول تدفقات الأموال الخاصة | |
| 10 | جدول تطور التثبيتات و الأصول المالية غير جارية | |
| 11 | جدول المؤونات | |
| 12 | كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية | |
| 13 | جدول اهتلاكات | |
| 14 | جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول | |
| 15 | جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة ) | |
| 16 | جدول يوضح كمية المواد الأولية المتاحة خلال السنة | |
| 17 | ميزانية المؤسسة – الأصول | |
| 18 | ميزانية المؤسسة– الخصوم | |
| 19 | الميزانية المالية بالكتل الخاصة بالمؤسسة | |
| 20 | التحليل الأفقي– حساب النتائج الخاص بالمؤسسة | |


### قائمة الأشكال :


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مخطط لفرع" ترانس كنال "على المستوى الوطني | |
| 02 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة ترانس كنال "الوحدة02 " | |

## قائمة الإختصارات و الملاحق:

### قائمة الإختصارات:

**اللغة الفرنسية:**

| | |
|---|---|
| PCN | plan Comptable National |
| SCF | Système Comptable Financier |
| IAS | International Accounting Standards |
| IFRS | International Financial Reponting Standards |

**اللغة الفرنسية:**

| | |
|---|---|
| PCN | المخطط المحاسبي الوطني |
| SCF | النظام المحاسبي المالي |
| IAS | المعايير المحاسبية الدولية |
| IFRS | المعايير الدولية للتقارير المالية |

### قائمة الملاحق:


| رقم | العنوان |
|---|---|
| 01 | الميزانية الافتتاحية |
| 02 | ميزان المراجعة |
| 03 | الميزانية – أصول |
| 04 | الميزانية – خصوم |
| 05 | حساب النتائج– حسب الطبيعة |
| 06 | جدول تدفقات الخزينة –طريقة مباشرة |
| 07 | جدول تغير الأموال الخاصة |
| 08 | جدول المساهمات |
| 09 | جدول الاهتلاكات |
| 10 | جدول المؤونات |
| 11 | جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية |
| 12 | جدول تطور التثبيتات و أصول مالية غير جارية |
| 13 | كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية |

# شـــكر و تقـــدير

إن كان هناك من نشكره فهو الله عز و جل الذي أنعم

علينا بنعمة العلم ووفقنا فيما وصلنا إليه و كان

عونا لنا في بلوغ ثمرة العلم الدءوب فنحمد الله و نشكره

ثم جزيل الشكر لمن قدم لي يد العون بأسلوب أو بآخر و أخص بالذكر:

الأستاذ المشرف لحمر عباس و بوظراف الجيلالي إلى الأساتذة اللجنة الموقرة لقبولها مناقشة هذه المذكرة كما

أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع موظفي مؤسسة ترانس كنال

و بالتحديد رضا و فؤاد و نورة كما لا أنسى زميلي سفيان

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي مكتبة العلوم التجارية خاصة "العربي"

و كل أساتذة قسم العلوم التجارية و خاصة

الأستاذ بن زيدان الحاج

# الإهـــداء

**قال عليه الصلاة و السلام "تهادوا تحابوا "**

ما أجمل أن نهدي أغلى ما لدينا إلى الأشخاص الذين أحاطونا بحبهم

و عطفهم علينا و رافقونا بدعهم

إلى من علمني أسس الحياة و الثقة بالنفس و أحسن تربيتي على أصول الدين و الصدق إلى

من كان صديقي "**أبي العزيز**"

إلى من يشتهي اللسان نطق اسمها و ترف العين وحشتها و يحن القلب إلى سماع دعاءها "**أمي الحبيبة**"

**"اللهم ما إجعل أمي و أبي من السبعون ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب "**

إلى إخوتي "**فاطمة**"، "**يوسف**" ،"**فاطمة الزهراء**"، "**محمد** "

إلى أعز إنسان "**عمي محمد**" , و إلى "**عمي رابح و عائلته الصغيرة**"

كما أخص بالذكر "**محمد** "

إلى روح جدي و جدتي رحمهما الله

إلى صديقاتي اللواتي جمعتني بهم أغلى الذكريات " **فاطمة**"، "**مليكة**"، "**فاطمة** "

إلى كل زملائي دفعة 2015 "ماستر تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير"

"أتمنى لهم النجاح"

# مقدمة عامة

**مقدمة عامة:**

بسبب الإنفتاح الذي شهده العالم في جميع المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية بصفة عامة، و الأنظمة الإقتصادية على وجه الخصوص بما في ذلك التجارة العالمية و الإقتصاد الدولي كان الزاما على الدولة الجزائرية مواكبة هذه التطورات و إستجابة لمتطلبات التغيير المفروضة من المؤسسات المالية الدولية,وفي هذا السياق،قام المجلس الوطني المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد نظام محاسبي استنادا الى المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة و الذي يختلف تماما عن المخطط الوطني للمحاسبة " نسخة1975 "فهو يعمل على تجاوز نقائص المخطط السابق و مسايرة البيئة الدولية للمحاسبة والاصلاحات و التحولات الاقتصادية الرامية الى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق،كما يعمل على سد ثغرات بوضع ادوات ملائمة لجميع المعطيات و تحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات كما انه يؤدي الى ترقية التعليم المحاسبي بشكل عام و يعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي و يساعد على انشاء و ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الاموال و التمويل للمؤسسات من خلال تشجيع الاستثمار، و بالتالي فان نظام المحاسبة هو عبارة عن خطة تشتمل على مجموعة من القواعد و المبادئ و الوثائق و التعليمات التي يجب اتباعها لاحكام عملية القياس و طرق عرض النتائج و اثارها على المركز المالي و تقديمها بطريقة مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث اولى النظام المحاسبي المالي اهمية كبيرة لهذة الاخيرة من خلال كمية المعلومات الالزامي الافصاح عنها في القوائم المالية و ملحقاتها ،حيث جاء هذا النظام ببعض التغيرات على محتوياتها و هذا لكي تتوافق و تغيرات المالية و المحاسبية الدولية وجعل هذه القوائم تتوافر على الخصائص النوعية لمستخدميها .

ترتبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية بهذه التغيرات، و عليه فقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير هذه الخصائص، و هذا من خلال الاشكال التي الزم على تقديمها عند الافصاح النهائي عن القوائم المالية و التي تكون قد اعدت بشكل يسهل قراءتها من طرف المحللين الماليين، فهذه الاخيرة تعد المنتج النهائي للمحاسبة و الذي يلخص قدرا كبيرا من المعلومات تستفيد منها فئات عديدة داخل المؤسسة او خارجها،اذ ان اتخاذ اي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات و المعلومات الملائمة و مساعدة في اتخاذه ،واظهار نتائج استخدام الادارة للموارد المتاحة لها.

ومن خلال هذا تمحور موضوع الدراسة حول :

**النظام المحاسبي المالي و أثاره على مكونات القوائم المالية**، حيث يترأس هذا الموضوع الاشكالية التالية:

- ✓ أثر النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية ؟

ولتوضيح هذه الاشكالية قمنا بالاستعانة بالاسئلة الفرعية التالية :

- ماهي اسباب التي ادت الى تبني النظام المحاسبي المالي الجديد؟
- ماذا نعني بالمعايير المحاسبية الدولية ؟
- ماذا نقصد بالقوائم المالية ؟و من هم مستخدموها ؟

– كل هذه الاسئلة و اخرى سنحاول الاجابة عنها من خلال هذا البحث و الفرضيات التي وضعناها كمنطلق لدراستنا تتلخص فيما يلي :

- نظرا للنقائص التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي تم اعداد نظام محاسبى مالي يتوافق و المعايير المحاسبية الدولية .
- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية القاعدة ، المرجع او الدليل الذي تستخدمه المؤسسة في الممارسات المحاسبية.
- القوائم المالية مصدر للمعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمرين وأطراف اخرى من داخل و خارج المؤسسة.

**دوافع اختيار الموضوع :**

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- الاهتمام بالنظام المحاسبي المالي
- الاهتمام بالمجال المحاسبي
- الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة و التحليل المالي.
- تخصص الباحث في المحاسبة و محاولة إثرائه الدراسة حول الموضوع و توسيع معارفه.

**أهداف الدراسة :**

- محاولة إبراز أهم الأسباب التي أدت بالانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي
- محاولة عرض و تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
- إبراز أهم التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

**اهمية البحث:**

تتمثل اهمية هذا البحث في اعطاء موجز حول النظام المحاسبي المالي و اثاره على مكونات القوائم المالية من خلال وضع ادوات تتكيف و البيئة الجديدة للجزائر و التي تولدت على اثر الاصلاحات الاقتصادية و العلاقات الارتباطية الجديدة لها ،و كذا تحديد طرائق محاسبية معتمدة و اعداد نظام محاسبي مالي يتماشي في معظمه و المعايير المحاسبية الدولية و تعديل القوائم المالية و تسهيل قراءتها من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية و توحيد هذه الاخيرة لتصبح اكثر شفافية و مصداقية ،و التكييف مع المعطيات الجديدة بالنسبة للمؤسسة ،لتقديم وضعيتها بشفافية و بالتالي قدرتها على الميزة التنافسية .

**منهج الدراسة :**

اتبعنا في معالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تقديم النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية ، اما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي .

**خطة البحث:**

لقد قمنا بتقسيم الموضوع محل البحث إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة، محاولة منا للإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكاليات المطروحة و إختبار مدى صحة الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة،

تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث، والتي جاءت تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أسباب إختيار الموضوع، أهمية و أهداف البحث، المنهج المتبع.

أما فيما يخص فصول البحث فقد جاء الفصل الأول تحت عنوان " **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي** " و الذي تضمن ثلاث مباحث حاولنا من خلالها الإحاطة النظرية بالنظام المحاسبي المالي ، يتناول المبحث الأول عموميات حول النظام المحاسبي المالي ، فيما اختص المبحث الثاني الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ، وتطرقنا من خلال المبحث الثالث إلى المعايير المحاسبية المالية .

أما الفصل الثاني فقد قدم بعنوان " **القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** " و جاء تقسيمه على شكل ثلاث مباحث، يعالج المبحث الأول ماهية القوائم المالية ، بينما المبحث الثاني فتناولنا كيفية إعداد القوائم المالية ، فيما خصص المبحث الأخير عرضا للقوائم المالية.

الفصل الثالث خصصناه لـ: " **دراسة ميدانية بمؤسسة ترانس كنال 02**" متضمنا بدوره مبحثين الأول نظرة عامة حول المؤسسة، أما المبحث الثاني فخصص للقوائم المالية و تقييم الاداء المالي للمؤسسة، وكانت النقطة الأخيرة لهذا البحث عبارة عن خاتمة حيث تضمنت أهم التوصيات.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

**مقدمة:**

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة أصبحت هناك فرصة لإصلاح الإطار المحاسب المتمثل في المخطط المحاسبي الوطنيPCN المعمول به منذ سنة 1975 و الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها، إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، وهذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد. المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثاني**: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثالث**: المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS

## المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير الدولية المحاسبية والمعلومة المالية، ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي المالي بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لاسيما في مجال تجميع الحسابات والملاحق.

### المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي و تبنيه.

النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن خطة تشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والوثائق والسجلات والدفاتر والتقارير والتعليمات التي يجب إتباعها لأحكام عملية القياس وطرق عرض النتائج وآثارها على المركز المالي وتقديمها بطريقة مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.[1]

عرف القانون رقم 07 /11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه ويسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتجسيدها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعتها، ووضعية خزينته في السنة المالية ".[2]

### أسباب تبني النظام المحاسبي المالي:

تزداد أهمية المعايير المحاسبية الدولية في ظل انتهاج الدولة لفلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الدولي، والجزائر من بين الدول التي أخذت قرار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تبنيها لنظام المحاسبي المالي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، حيث يمكن عرض دوافع تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي:[3]

**1)التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر:** إن الحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسة لاسيما أن هذه الأخيرة تسعى إلى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي في ظل انفتاح السوق، يتطلب منها تبني وتطبيق الممارسات العالمية في هذا المجال.

---

[1] سليمان مصطفى الدلاهمه. "المبادئ وأساسيات علم المحاسبة "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، الطبعة الأولى ص 33.

[2] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية ،العدد 74بتاريخ 25نوفمبر 2007،القانون 11/07المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ،المادة 03،ص 03.

[3] مزياني نور الدين ،فروم محمد صالح ،المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الخارجية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الوادي :17-18جانفي 2010 ص 07.

**2) تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله:** إن التوجه نحو تطبيق المعاير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجنبيين، من خلال الاعتماد على القياس المحاسبي واحتساب الأرباح واعتماد القوائم المالية الختامية.

**3) فتح المجال الاستثماري في القطاع المالي:** لقد أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء بنوك تأمين وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في هذا المجال (قانون النقد والقرض...)، فمثلا في الجزائر بنك الخليج، بنك البركة...الخ، وهي غالبا ما تكون مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية، تطبق معايير المحاسبة الدولية أو تتعامل مع مؤسسات تطبق هذه المعايير.

**4) سهولة إجراء التحليل المالي في المؤسسات:** يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبة كبيرة لإجراء تحليل مالي متكامل بسبب إعداد القوائم المالية الختامية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملحقات حسب المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975، الذي لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة كما يضطره إلى إعادة تشكيل الميزانية المحاسبية لتصنع ميزانية مالية تخدم أهداف التحليل المالي إضافة إلى ذلك يصعب على المحلل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مقارنة سواء كانت زمنية أو مكانية نظرا لاعتماد المخطط المحاسبي الوطني على التكلفة التاريخية فقط، مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة في هذه الظروف.

**5) سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي:** إن توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما ينجر عنه من فتح مناطق التبادل الحر في الجزائر، وتوقع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تكون المؤسسات الجزائرية علاقات دولية مع مثيلاتها الأوربية وغير الأوروبية تطبق معايير المحاسبة الدولية الأمر الذي يتطلب من المؤسسة الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية في قوائمها المالية الختامية لدى المؤسسات الأجنبية نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية وموحدة.

**6) إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة:** من أهم مزايا تطبيق المعايير الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية، وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات.

**7) تطوير بورصة الجزائر:** تطور عدد المؤسسات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط البورصة الأوراق المالية تبديل ثاني للتطوير الخارجي، ولا يمكن أن تتعرف هذه السوق الحيوية إلا إذا طبقت المعايير الدولية.

## المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي

### الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من PSN إلى SCF ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمعالجات المختلفة.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبارات IFRS ، نظام دولي يلاءم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه للجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف طرق المحاسبة.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات .
- محاولة جعل قوائم المحاسبة المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- تعزيز مكانة الجزائر الدولية لدى المنظمات المالية التجارية العالمية.
- تحديد طبيعة قواعد إعداد القوائم المالية وأداء تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة،
- التمكين من قابلية المقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو المزدوجة على المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية، والمحاسبية التي تشترط نوعية، وكفاءة التسيير.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين، والمحاسبين، والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها، وشفافيتها.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات، وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات، وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- نشر المعلومات الكافية، وصحيحة موثوق بها، وشفافية تشجع المستثمرين، وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- المساعدة في إعداد الإحصائيات، والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات في المستوى الوطني من خلال المعلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- توفير ترقية للتعليم المحاسبي، والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة.

[1] برحال ليلى ،مراقبة التصريحات الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد،دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية مستغانم ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،تخصص :تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير ،2012-2013،ص ص25-26.

**الفرع الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي:**[1]

- النظام المحاسبي المالي هو نظام للمعلومة المالية وذلك نظرا لتركيزه على الجانب المالي أكثر منه الجانب المحاسبي.
- عكس القوائم المالية للوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- إمكانية قياس المعلومات كميا.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي كمعايير المحاسبة الدولية، وبذلك فإنه يجاري التغيرات الاقتصادية ويتماشى والاقتصاد الدولي، وبالتالي فإنه يعكس الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- إمكانية معرفة مدى حسن أداء المؤسسة وهذا من خلال جدول حسابات النتائج.
- التعرف على وضعية الخزينة والتي تكون إما موجبة أو سالبة، والتي تعكس قدرة المؤسسة على توليد التدفقات، وذلك عن طريق جدول تدفقات الخزينة.
- توضيح الطرق التي تم بها كل من التسجيل المحاسبي، وتقييم العمليات، وكذلك تحديد الطرق التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية، وهذا كله يسهل عملية المراجعة ( مراجعة الحسابات ) كما أنه يساعد على مراقبة الحسابات.
- يمكن النظام المحاسبي المالي من تقديم معلومات تتميز بالوضوح والمقروئية، يمكن بواسطتها إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

وعموما يتميز النظام المحاسبي الماليSCF بأربعة استحداثات أساسية جديدة هي:[2]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفضلة.
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها و إعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

[1] حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 06.

[2] كتوش عاشور، المحاسبة العامة ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة الثانية، 2013 ص 54.

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء، حيث تتصف هذه المعلومات بكونها منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم محاسبة مبسطة.

**المطلب الثالث: مبادئه طبيعته ومجال تطبيقه**

**الفرع الأول:المبادئ المحاسبية المفروضة**

يمكن تعريف المبادئ المحاسبية بأنها القواعد العامة التي تحكم التطبيق العلمي للمحاسبة وتشتق المبادئ المحاسبية من أهداف القوائم المالية و من فرضيات المحاسبية، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ المحاسبية:

**1) مبدأ التكلفة التاريخية** :يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت في الدفاتر المحاسبية على أساس كمية النقود الفعلية التي استخدمت في التبادل لتلك العملية وتبقي على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغير لاحق قد يحدث في قيمة تلك المعاملة مستقبلا وسبب التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية هو سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أساس موضوعي وبمعني آخر أنه يتم تقويم الأصول بسعر التبادل في تاريخ الاقتناء ويظهر الأصل في القوائم المالية بتكلفة التاريخية مطروحا منه مجمع امتلاكه. إلا انه في ظل ظروف التضخم يواجه المحاسب مشكلة تقويم الأصول الثابتة نظرا لتكلفة الأصل التاريخية لا تمثل تكلفته الحقيقية.

2) **مبدأ تحقق الإيراد:** يقضي مبدأ تحقق الإيراد بان الوحدة المحاسبية لا تعترف بالإيراد وتسجيله في دفاترها المحاسبية إلا إذا تحقق فعلا وتحقق الإيراد في ظل توافر الشروط التالية:

- تسليم السلعة أو تقديم الخدمة.
- وجود عملية مبادلة بين المنشاة و المنشات الأخرى.
- الإنتاج.

وبشكل عام يتحقق الإيراد عند حدوث عملية بيع لأنه عند حدوث عملية البيع تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد وظهور المحاسبة على ضرورة تحقق الإيراد بعد استلام القسط المستحق وليس بمجرد إتمام عملية التبادل. [1]

[1] سليمان مصطفي الدلاهمه ،"مبادئ و أساسيات علم المحاسبة" ، مرجع سبق ذكره، ص 21،22.

3) **مبدأ المقابلة"السببية "**:يقضي هذا المبدأ انه لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية فان الأمر يتطلب أن يحمل إيراد الفترة بكل المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد ويصرف النظر عن تسديد هذا المصروف، ويعد هذا المبدأ من المبادئ المحاسبية المهمة التي يقوم عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتيجة أعمال المنشاة في نهاية الفترة المحاسبية ويتم عليه المقابلة بين المصروفات والإيرادات على احد الأسس التالية:[1]

– المقابلة المباشرة بين التكاليف المستفيدة و الإيرادات.

– لمقابلة المباشرة بين التكاليف المستفيدة والفترة ،

– التكاليف الموزعة على الفترات المستفيدة ،

–اعتبار جميع عناصر التكاليف الأخرى المتعلقة بالفترة كمصروفات إلا إذا كانت مرتبطة بفترات حالية قادمة أما التكاليف غير المستفيدة فلا تحول إلى مصروفات خلال الفترة الجارية وإنما تظهر كأصول في قائمة المركز المالي.

4)**مبدأ الثبات والتجانس**: يقضي هذا المبدأ يقيد قيام المنشأة بتطبيق قاعدة أو إجراء محاسبي فإنه يجب ألا يتغير من فترة لأخرى، أي ضرورة الثبات على معالجة المحاسبة نفسها للفترات المالية وهذا لا يعني استحالة التغيير أو تعديل المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولكن إذا كان لابد من تغيير المعالجة المحاسبية أو الإجراء المحاسبي فإنه يجب الإفصاح التام عن هذا التعديل أو التغيير وبيان أسبابه وإفهام المستخدمين من المعلومات المحاسبية بأثره على المقارنة بين الفترات.

5)**مبدأ الإفصاح التام**: يقصد بهذا المبدأ بأنه عند إعداد القوائم المالية للمنشاة يجب عدم إخفاء أي بيانات أو معلومات محاسبة قد تلحق أضرار بالمستخدمين من القوائم المالية و يجب الإفصاح الكافي وغير متحيز.

ولكي يكون الإفصاح تاما فيجب الإفصاح عن:

– السياسات و الطرق المحاسبية و تفاصيلها.

– المعلومات الإضافية التي تساعد في تحليل الاستثمار أو التي توضح حقوق الجهات المختلفة.

–التغيرات في السياسات و الطرق المحاسبية المطبقة خلال السنوات السابقة وآثار هذه التغيرات.

– الأصول والتزامات والتكاليف والإيرادات والتعهدات الطارئة.

– المعاملات المالية التي لا ترتبط بالنشاط والأحداث اللاحقة إذا كانت ذات تأثير جوهري على القوائم المالية للمنشاة.

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

6) **مبدأ الموضوعية**:يقضي هذا المبدأ وجود مستندات تؤيد الأحداث المالية التي تمت في المنشاة لكي يسهل مراجعتها والتأكد من صحتها بواسطة مؤهلين والتوصل إلى النتائج نفسها في جميع الحالات للابتعاد عن التحيز والموضوعية ضرورية للقياس المحاسبي بسبب اعتماد القياس المحاسبي على عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة ومن موضوعية القياس المحاسبي فان بعض المستفيدين قد تتعرض للخطر.[1]

7) **مبدأ الأهمية النسبية**:بموجب هذا المبدأ يسمح بالخروج عن المعايير والإجراءات المحاسبية بشرط ألا يؤثر تأثيرا جوهريا على عدالة القوائم المالية حيث أن التشديد في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية حرفيا في بعض الأحيان أمر مستحيل وقد يؤدي إلى تحميل المنشاة بتكاليف توفر المنفعة المترتبة على تطبيق المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى عدم القدرة أو الصعوبة في تزويد المستفيدين بالمعلومات في الوقت المناسب وهذا المبدأ يبسط ويسهل مهمة المحاسب ويعتبر مبدأ الأهمية النسبية استثنائيا ومن المبادئ المعدلة.

8) **مبدأ الحيطة والحذر**: تعني الحيطة اخذ الخسائر المتوقعة بعين الاعتبار قبل حدوثها أما الحذر فهو عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان إلا عند تحققها فعلا، ويقضي هذا المبدأ انه في حالة الاختيار بين أسلوبين محاسبيين أو أكثر من الأساليب المحاسبية المقبولة قبولا عاما فيظل الأسلوب الذي يظهر حقوق الملكية بأقل القيم أي (ظهور الأصول والإيرادات بأقل القيم ) وإظهار الالتزامات والمصروفات بأعلى القيم.

و يسمح هذا المبدأ بإجراء بعض المعالجات المحاسبية التي تمثل خروجا عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما،كما هو الحال في الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية عند تقييم المخزون السلعي على أساس سعر التكلفة أو سوق أيهما اقل هذا المبدأ استثنائيا من مبادئ المعدلة.[2]

[1] سليمان مصطفى الدلاهمه،نفس المرجع السابق، ص ص 23،24.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمه، نفس المرجع السابق، ص25

**الفرع الثاني :طبيعته و مجال تطبيقه**

**1- طبيعة النظام المحاسبي المالي:**[1]

تمحورت عملية الإصلاحات للنظام المحاسبي المالي الجديد حول العناصر التالية :

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد ،
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، رأس المال، الأعباء والنواتج.
- تحديد طرائق التقييم المحاسبي.
- تنظيم مهنة المحاسبة.
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة.
- تحديد الحسابات والمجموعات.

**2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:**[2]

ينص القانون رقم 07 - 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، أن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقيمها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ينص القانون المذكور أعلاه أن الكيانات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو معنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدي رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] بن بدرة نعيمة، كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، حالة: مؤسسة ميناء مستغانم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، 2011 – 2012، ص 26.

[2] د. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، Pages Bleues، الجزائر، بدون طبعة، 2011، ص 14.

## المبحث الثاني: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

### المطلب الأول: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

إن نظام المحاسبة المالية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 13 جانفي 2010 والذي هو مستوحى بقدر كبير من المعايير الدولية يضمن "شفافية اكبر" و "عرضا أوضح للوضعيات المالية".

إن هذا النظام الذي يعطي الأولوية للجانب الاقتصادي على الجانب القانوني سيطبق على كل القطاعات الاقتصادية للسماح للمؤسسات باستعماله وتقييم أدائها على المستوي الوطني والدولي.

نظام المحاسبة المالية الجديدة تمت دراسته و المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في شهر جويلية 2004، وبعد صياغته القانونية وإخضاعه لمختلف المراحل الضرورية للمصادقة من قبل البرلمان تم إصداره من طرف رئيس الجمهورية في نوفمبر 2007 ليتم تطبيقه انطلاقا من جانفي 2009 أي سنة بعد صدوره في الجريدة الرسمية.

ومن جهة أخرى تم نشر مجمل النصوص التطبيقية وبثها على نطاق واسع، وجاء تأجيل تطبيقه إلى الفاتح من شهر جانفي 2010 من منطلق الحرص على إعطاء وقت أكبر لكل الأطراف المعنية للتحضير لمرحلة الانتقال إلى القواعد الجديدة في ظروف جيدة من خلال تنظيم أعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة عمال المحاسبة والمسئولين على حد سواء.

إن هذا الإصلاح الذي تمت مباشرته ابتداء من جانفي 2010 يتجاوز إطار تحديث بسيط للمخطط الوطني ليشمل تطور نظام حقيقي للمحاسبة المالية يعالج المعلومات الاقتصادية والمالية في شموليتها ووفقا للمقاييس النوعية التي من شأنها مساعدة المستعملين المعنيين والشركاء الاقتصاديين على اتخاذ القرارات.

إن القاعدة التصورية التي يقوم عليها هذا النظام والتي تتكيف مع المعايير الدولية تحدد بوضوح المفاهيم والمبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والمحاسبة الواجب احترامها سواء تعلق الأمر بضبط الحسابات أو إنتاج ونشر معلومات قيمة تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحقيقي للمؤسسات وتفيد كل مستخدمي الوضعيات المالية للمؤسسات.[1]

[1]–بن بدرة نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 27 – 28.

**الفرع الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)**

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل ويعرف الإطار التصوري:[1]

- مجال التطبيق.
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.[2]

ميزت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية بقولها " شكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية. "

كما فرق المشرع الجزائري بين الخصوم الجارية والغير الجارية في المادة 22 " تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

– يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أو يجب تسديدها خلال الإثني عشرة (12) شهرا الموالية لتاريخ الإقفال وتصنف الخصوم كخصوم غير جارية".[3]

كما صدر القرار الوزاري المؤرخ في 20 جويلية 2008 ليحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها وبموجب المادة 42 تلغى إبتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني.[4]

---

[1] لجنة منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، 2011، ص 11.

[2] المادة 07. 08 من قانون 07 – 11، ص 04.

[3] المواد 21، 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156، المؤرخ في 26 ماي 2008المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 – 11، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر، الصادرة 2008، ص 13.

[4] المادة 42 من القانون 07 – 11، ص 06.

**المطلب الثاني: شروط الانتقال السليم نحو المخطط المحاسبي المالي**

سيؤدي هذا الانتقال لا محال إلى تغيير ثقافي وتقني هام في الأداء المحاسبي مقارنة بما هو مطبق حاليا في الجزائر، وسوف ينجر عن ذلك تكاليف لا يمكن الاستهانة بها فيما يتعلق بتكوين الأشخاص الذين ستسند إليهم مهنة تجسيد مشروع وضع النظام المحاسبي المالي الجديد إضافة لهذا سيصعب على المهنيين التخلي بسهولة على طرق العمل المكتسبة خلال فترة تطبيق الدليل المحاسبي الوطني" صيغة 1975" والتفكير بطريقة جديدة تتماشي والمعايير المحاسبية الدولية التي أصبح استعمالها في تزايد مستمر على المستوي الدولي.

يتطلب وضع النظام الجديد إجراء تعديلات هامة في القوانين الدولية التي لها علاقة مع المحاسبة المالية وخاصة:[1]

- القانون التجاري.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قوانين المالية والنصوص التطبيقية....

للاستفادة أكثر من خلال خبرة السبعينات لوضع الدليل المحاسبي الوطني، ولتفادي تكرار نفس الأخطاء، يصبح من الضروري إنشاء هيئة تنظيمية تتكفل بالمتابعة ووضع النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التنفيذ، وهذه الهيئة تعمل على تقديم حلول وتوصيات للإشكاليات والتساؤلات المطروحة من طرف المؤسسات خلال فترة وضع النظام الجديد حيز التنفيذ و شرح التفسيرات و التقييمات الدولية المتاحة في هذا المجال.

كما يجب التفكير في وسيلة تسمح بالانتقال السليم والفعال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد ويتطلب ذلك إشراك كافة المعنيين سواء كانوا مهنيين، أو أساتذة أو مؤسسات أو مختصين في المعايير المحاسبية الدولية، كما يجب رفع مستوي وظيفة المحاسب، ووظيفة المكلف بالمالية حيث أصبح لا يكف للشخص الذي يتكفل بهذه الوظيفة أن يتسم بالكفاءة المحاسبية والمالية لوحدها، بل يجب أن تتوفر فيه قدرة التقييم والتفكير حتى يسمح له بمعرفة البيئة التي تنشط فيها المؤسسة.

نظرا للالتزامات الدولية للجزائر، والرغبة في مواكبة التطورات الدولية في المجال المحاسبي والمالي، أصبح من الضروري العمل على نجاح مرحلة وضع النظام المحاسبي المالي الجديد.

[1] د. جمال العشيشي، نفس المرجع السابق، ص 16، 17، 18.

وهذه المرحلة يجب أن تمر بنجاح أو يجب توفير شروط نجاحها لأنها تمثل تحديا للسلطات العمومية في مجال التغيير النوعي نحو هذا النظام، كما يجب على الجامعيين، والمهنيين، ومستعملي القوائم المالية المساهمة في رفع هذا التحدي لأنه يعتبر فرصة للتكيف، وتحسين تنظيماتهم وطرق العمل، ونمط التسيير ونشر موسع للثقافة المالية على مستوى موقع عملهم.

والنجاح في تبني المعايير الدولية من طرف المؤسسات المعنية يتوقف على التحضير الفعلي لعملية الانتقال، حيث أن الطريقة الواجب إتباعها تشبه خطوات تسيير لمشروع كلاسيكي والمتمثلة في الاستكشاف، ودراسة الحلول، ووضع مخططات العمل وتصحيح الأخطاء وهذا بالاستعانة بمختلف التجارب، وهذه العملية تعتبر ضخمة جدا لأنها تتطلب مراجعة عميقة للعمليات، وللتطبيقات الموجودة لضمان وضع انجح للنظام المحاسبي المالي الجديد ولهذا الغرض نقترح ما يلي:

**1) على المستوى المدارس والكليات والجامعات:**

- تكوين المكونين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- المشاركة في الندوات والملتقيات الدولية والوطنية ،.
- تنظيم تربصات لاكتساب المعلومات والتخصص في الموضوع.
- تجديد وإعادة النظر في البرامج التعليمية وتكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية.
- استدعاء خبراء محليين في المحاسبة على مستوى المدارس والمدارس الكبرى لتحسيسهم بجدوى المعايير المحاسبية الدولية.
- تنظيم برامج تكوينية لفائدة المهنيين والمؤسسات العمومية والخاصة.

**2) على مستوى مكاتب الخبراء ومدققي الحسابات:**

- تكثيف الندوات والملتقيات حول موضوع المعايير المحاسبية الدولية بمشاركة الجامعيين.
- تكثيف الاتصالات مع المدارس الكبرى بهدف تنظيم تكوينات حسب الطلب بالتركيز على التقنيات المحاسبية الجديدة.
- تشجيع التكوين بالموازاة مع النشاط المهني في مجال التقنيات المحاسبية الجديدة.
- ضمان التواصل مع الجامعة بواسطة تبادل التجارب.
- ضمان التواصل مع الخبراء ومدققي الحسابات عبر استدعاءهم لتنشيط حصص تعليمية وتحسيسية.

- تحسيس المعنيين بالنظام المحاسبي المالي بضرورة التنسيق على مختلف المستويات وتعميق وتوطيد هذا الاتجاه.

**3) على مستوى المؤسسات العمومية و الخاصة:**

- ضمان إعادة تكوين دوري لمعدي الحسابات والقوائم المالية في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- ضمان التكوين بالموازاة مع النشاط المهني في مجال التقنيات المحاسبية الجديدة.
- توثيق شرح المبادئ المحاسبية الجديدة للرفع من ثقة المتكونين.
- اختيار مؤسسات متطورة في الإعلام الآلي والتي تستجيب بشكل أفضل لمتطلبات المؤسسات وتستجيب لطبيعة نشاطها.

## المطلب الثالث:مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية

لتحديد مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية يجب مقارنة هذا النظام (SCF) مع (IAS/IFRS)، وذلك من اجل تحديد نقاط التوافق بينهما إضافة إلى تمييز نقاط الاختلاف وعليه فإننا نعتقد هذه المقارنة من خلال معاينة الإطار المفاهيمي النظري وطريقة المعالجة المحاسبية لبعض القضايا الهامة والمطروحة على مستوى المحاسبة، وهذا بالنسبة لكل طرف كما يلي:

**1) من حيث الإطار المفاهيمي النظري:**

**1-1مجال التطبيق:** يطبق النظام المحاسبي الجزائري الجديد في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني "مؤسسات خاضعة للقانون التجاري و التعاونيات " وذلك بصفة إجبارية، بينما تطبيق المعايير المحاسبة الدولية وبصفة إجبارية أيضا في الشركات المدرجة في البورصة.

أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية.

**1-2مستخدمي المعلومات المحاسبية:** حيث يتفق كلا الطرفين حول مستخدمي المعلومات المحاسبية المتمثلة في: مستثمرين الحالين والمحتملين ،المسيرين،المقرضين والحكومة والدوائر المختلفة .[1]

[1] المادة رقم 09 من الإطار المفاهيمي، مجلس معايير المحاسبة الدولية، قواعد المستخدمة للقوائم المالية واحتياجاتها من المعلومات.

**1-3الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** لقد حدد النظام المحاسبي الجزائري الجديد خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، وهو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام المحاسبي ألا وهي خدمة كل مستخدمي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية.

**1-4اهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية الختامية حسب النظام المحاسبي الجزائري الجديد أو معايير المحاسبة الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

**1-5المبادئ و الفروض المحاسبية الأساسية:** تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع ذلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية، غير أن طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية لتقييم بعض العناصر **مثل:** الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفير شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.[1]

2) **من حيث الإطار التقني:** وعلى هذا الأساس يمكن إجراء المحاسبة من حيث المعالجة المحاسبية والحلول المقترحة من طرف معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد لبعض القضايا المهمة المطروحة في المحاسبة، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار هومة، 2010، ص 46.

**الجدول رقم (1)**: مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية من حيث الإطار التقني

| بعض القضايا المطروحة محاسبيا | المعالجة حسب المعايير المحاسبة الدولية (IFRS /IAS) | المعالجة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد |
|---|---|---|
| شكل الميزانية و طرق عرض عناصرها. | – تقدم الميزانية في شكل قائمة أو في شكل جدول.<br>– ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة و غير المتداولة. | – تقدم الميزانية في شكل جدول.<br>– عرض الأصول و الخصوم يتم بنفس طريقة (IAS/ IFRS). |
| تصنيف الأعباء | تصنف حسب طبيعتها أو حسب الوظائف، وفي حال تقديم جدول حسابات النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخصوصا مخصصات الاهتلاكات والمصاريف الخاصة بالعاملين. | نفس كيفية التصنيف حسب (IFRS /IAS). |
| جدول التدفقات النقدية | – يعرض التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة أثناء الدورة المالية و ذلك حسب مصدرها.<br>– التدفقات النقدية المتعلقة بالاستغلال حسب الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.<br>– التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار.<br>–التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل | نفس كيفية العرض حسب (IAS/ IFRS). |
| تقييم المخزونات | تقييم المخزون ينبغي أن يتم بإحدى الطريقتين:<br>– الواردة أولا الصادرة أولا<br>– التكلفة المتوسطة المرجحة وإذا كانت بنود المخزون قابلة للتمييز ،في هذه الحالة يتم تحديد تكلفة المخزون لهذه البنود بدقة.<br>**تقديم الخدمات:**<br>–يتم الاعتراف بالإيراد اعتمادا على نسبة انجاز تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية إن كان بالإمكان قياسها بموثوقية. | يفضل استخدام الوارد أولا الصادر أولا أو تكلفة المتوسطة المرجحة. |
| التنازل عن الاستثمارات | يتوقف حساب الاهتلاك بمجرد اتخاذ قرار التنازل عن الاستثمار | يتم حساب الاهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي |
| قروض الإيجار | يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول | يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول. |
| إعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية | يمكن إعادة التقييم إذا كان هناك سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية،<br>تمكن من معرفة القيمة العادلة | يتم وفق الشرط المحدد من طرف (IAS/ IFRS) |

| | | |
|---|---|---|
| تكاليف التطوير | تسجل ضمن الأصول باعتبارها أصول معنوية | تسجل بنفس طريقة (IAS/ IFRS) |
| المئونات القابلة للتوزيع على عدة سنوات | لا يمكن توزيع أو تقييم المئونة | يمكن توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات بحيث لا تؤثر على نتيجة الدورة |
| المئونات الخاصة بإعادة الهيكلة | لا يمكن إعداد مئونة خاصة بإعادة هيكلة و إنماء التكاليف الخاصة بها تحمل مباشرة. | تعالج بنفس طريقة (IAS/ IFRS). |
| تحديد الإيراد | **بيع السلع** :<br>يتحقق إذا توفرت الشروط التالية :<br>-عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير.<br>-إمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة.<br>-عدم وجود سيطرة إدارية من طرف المؤسسة على السلع محل البيع . | يتحقق بتوفير نفس الشروط و الضوابط المحددة من طرف (IAS/ IFRS) |
| البيانات القاعدية | ينبغي أن تقدم حسب قطاع نشاط أو القطاع الجغرافي. | بنفس طريقة المحددة من طرف (IFRS /IAS) |

**المصدر**: من إعداد نور الدين مزياني، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة الجزائر، 2009 باستناد إلى محتوى(IAS/ IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجديد.

## المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية

إن الحاجة إلى تقدم علم المحاسبية وإزالة التناقضات الموجودة في هذا العلم ومع انفتاح البورصات والأسواق المالية على المستوى العالمي، أدت إلى ضرورة التوحيد المحاسبي الدولي الذي جاء بالمعايير المحاسبية الدولية.

### المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

أعيد تسمية معايير المحاسبة الدولية لتصبح الآن " المعايير الدولية للتقارير المالية " وقد اكتسبت قبولا عاما حول العالم، ويناقش هذا القسم مدى الاعتراف بمعايير IFR حول العالم كما يشمل نظرة مختصرة عن تاريخ عملية وضع المعايير الدولية والعناصر الأساسية.[1]

[1] طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 11.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي ضمت 159 عضو من هيئات المحاسبة المهنية في 112 بلد، أصدرت 41 معيار دولي (IASs) حتى عام 2001، حيث محل هذه اللجنة مجلس معيار المحاسبة الدولية (IASB) وتسمى المعايير التي تصدر هذا المجلس بمعيار التقارير المالية الدولية (IFRSs) وتحتفظ المعايير الصادرة عن اللجنة السابقة بتسميتها (IAS).[1]

-كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها "مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"

**أسباب ظهور المعايير المحاسبة الدولية:**

لقد بدا الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:[2]

-تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية

-تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.

- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها العمليات التجارية.

- مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم و الشركات الدولية.

- ظهور المنظمات المحاسبية و الدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

ولهذه الأسباب وغيرها بدا الاهتمام بالمحاسبة الدولية، إلى معايير محاسبية موحدة دوليا.

**الأهداف الأساسية لإصدار معايير المحاسبة:[3]**

الأهداف الأساسية لإصدار المعايير المحاسبية هي :

**المعايير المهتمة بالقوائم المالية** :IAS 01 , IAS 07

-إيجاد إطار عملي ونظري يحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على المستوي الدولي.

-إيجاد موع من التناسق في الممارسات المحاسبية على المستوي الدولي لتسهيل عملية المقارنة.

-دراسة الأنظمة المحاسبية المتخلفة و محاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات المحاسبية من الدول.

[1] د. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة ج1، ج2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2008، ص 531.

[2] الموقع الالكتروني: (www.shatharat.net) (13-03-2015).

[3] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الرابعة، 2009، ص 50.

-تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو قيمة الأنظمة المحاسبية ومن ثم المساعدة في تطويرها.

-العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات و جعلها قابلة للمقارنة.

-تسهيل عملية المراجعة أمام شركات الدولية و زيادة الثقة في القوائم المالية على مستوي الدولي.

**أهمية المعايير المحاسبية الدولية:**

حظي موضوع المعايير المحاسبية اهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف .
- استعمال هذه المعايير على نطاق دولي من طرف الشركات سيوفر مبالغ طائلة من الأموال كل سنة.
- اقتصاد كم هائل من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على الشركات المراجعة.
- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات تمتاز بالنوعية والشفافية، الأمر الذي يقلل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل.

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 124، 125.

**المطلب الثاني: معايير الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية**

**الفرع الاول: معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية**

الاعتراف Recognition هو عملية إدراج التأثيرات المالية العملية ما أو لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر، وتتمثل معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية بما يلي:

1)**احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية** : للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة بالبند من أوالى الشركة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد البيانات المالية، فمثلا عند ما يكون من المحتمل تحصيل الذمم المدينة فمن المبرر الاعتراف بها كأصل (بغياب أي دليل مخالف) لكن عند وجود عدد كبير من الذمم المدينة فهناك احتمال عدم تحصيل بعضها، وبالتالي الاعتراف بمصرف يمثل النقص في المنافع الاقتصادية.

2)**موثوقية القياس**: إن للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها لموثوقية (دعوى قضائية)، وعند تحديد ما إذا كان البند يقي بهذه المعايير وعليه يصبح جديرا الاعتراف به في البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البند الذي يحقق الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب الإفصاح عنه.[1]

**قواعد الاعتراف بالأصل:**

يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على الشركة، وأن للأصل تكلفه أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية ويمكن تلخيص الاعتراف بالأصل بالميزانية كما يلي:

**تعريف الأصل +معايير الاعتراف = أصل**

فمثلا لا يعتبر إيجاد السنة الحالية أصلا، لأنه ليس من المحتمل أن تتدفق عن الإيجار منافع مستقبلية تتعدى السنة الحالية.

[1] د. حسين يوسف قاضي، د. سمير معذى الريشاني، "موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية والدولية" الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار الثقافة للشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 85.

**قواعد الاعتراف بالالتزام:**

يتم الاعتراف بالالتزام عندما يكون من المحتمل أن ينجم عن تسديد التزام حتى تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية، ولا يتم الاعتراف بالالتزامات الناجحة عن عقود لم يتم تنفيذها مثل طلب بصناعة لم تورد أو تستلم بعد.

**قواعد الاعتراف بالإيرادات (دخل):**

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في الالتزام و يمكن قياسها بموثوقية[1]

**قواعد الاعتراف بالمصاريف:** يتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، يعود إلى نقص في أصل أو زيادة التزام ويمكن قياسه بموثوقية، ويتم الاعتراف بالمصاريف على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكدرة والإيرادات المكتسبة ( مقابلة المصاريف بالإرادات )، **مثال** ذلك: تكلفة البضاعة المباعة " إيرادات المبيعات.

وفي حالات خاصة يمكن الاعتراف بمصروف عندما لا تواد النفقة أصل، أو الاعتراف بمصروف عند تكيد التزام دون الاعتراف بأصل وبالتالي فالنفقة Expenditure أما أن تكون مصروفا Expense أو Asset

وبالنتيجة فان الاعتراف هو عملية إدراج البند ضمن الميزانية أو قائمة الدخل الذي يحقق تعريف العنصر ويلبي معايير الاعتراف.[2]

[1] د. حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص 86، 87.

[2] نفس المرجع ليوسف القاضي، ص87.

**ثانيا: معايير قياس عناصر القوائم المالية .**

القياس Measurement هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر باختيار أساس محدد للقياس:

1) **التكلفة التاريخية** Historical cost:

**تسجيل الأصول:**

- بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله.
- أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى للحصول عليه في التاريخ العملية.

**تسجيل الالتزامات:**

- بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين.
- أو النقد أو ما يعادله المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

2) **التكلفة الجارية (استبدال)** Current cost:

ويسمى سعر الدخول، وتسجيل الأصول:

-بالمبلغ النقدي أو ما يعادله.[1]

- والذي ستفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر.

**تسجيل الالتزامات:**

- بالمبلغ النقدي غير الخصوم أو ما يعادله.
- المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

3)**القيمة القابلة للتعفف** (القابلة للتسديد أو السعر البيع).

ويسمى سعر خروج، وتسجيل الأصول:

- بالمبلغ النقدي أو ما يعادله.[2]
- والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة.

[1] نفس المرجع السابق لحسين يوسف قاضي، ص 87.

[2] نفس المرجع السابق لحسين يوسف قاضي، ص 88.

**تسجيل الالتزامات:**

- بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو ما يعادله، أو يقيم سداد الدين.
- والتي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

4)**القيمة الحالية:**

**تسجيل الأصول:**

- بالقيمة المخصومة ( الحالية) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
- والتي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط.

**تسجيل الالتزامات:**

- القيمة المخصومة ( الحالية ) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجية .
- والتي من المتوقع أن يحتاج إليها سداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

5)**القيمة العادلة** :Fair value

على الرغم من أنها لم ترد ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية، فقد أصبح مفهوم القيمة العادلة هاما للغاية ، والقيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو شتوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في العملية موضوع البحث .

وبالتالي فان القياس هو عملية تحديد القيمة النقدية للعنصر التي سيعترف بها في البيانات والمالية وعندما يتم الاعتراف بعنصر ما يجب قياسه باستخدام الطرق المذكورة أعلاه، ويعتبر أساس التكلفة التاريخية الأكثر استخداما من قبل الشركات في إعداد البيانات المالية، وعادة ما يستخدم بشكل مندمج مع أسس قياس أخرى، فمثلا تسجل البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل، ويمكن إدراج الأوراق المالية بهدف الشركات أساس التكلفة الجارية بسبب عدم قدرة أساس التكلفة على التعامل مع آثار التغير بأسعار الأصول غير النقدية.[1]

[1] نفس المرجع السابق لحسين يوسف قاضي، ص 88، 89.

**المطلب الثالث: المعايير المهتمة بالقوائم المالية IAS 01 – IFRS 07**

أعدت المعايير الدولية لمعالجة جوانب مختلفة من المحاسبة وفيما يلي سنتطرق إلى أهم معيار يتناولان جانب القوائم المالية وهما (IAS1-IAS7).

**الفرع الاول: المعيار المحاسبي الدولي IAS 01**

دخل المعيار المحاسبي الدولي الأول لعرض القوائم المالية في الفترات الممتدة من أو بعد 01 جانفي 2005

**1) الهدف:** يهدف هذا المعيار إلى عرض البيانات المالية لأغراض العامة في شكل قوائم مالية حتى تكون قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع المؤسسات الأخرى المنافسة و المماثلة في المشاط.

**2) مجال التطبيق:** يطبق هذا المعيار في عرض القوائم المالية الخاصة بجميع الأغراض المعدة من طرف مؤسسة ما بموجب المعايير المحاسبية الدولية .

لا ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية المرحلية المختصرة، بل على القوائم المالية التابعة لمؤسسة فردية أو قوائم مالية موحدة لمجموعة مؤسسات، أو القوائم المالية للشركة الأم.

يطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات بما في ذلك البنوك و شوكات التامين .

يستخدم هذا المعيار مصطلحات متماشية مع مؤسسة هدفها الربح، لذا وجب على المؤسسة تطبيق أحكام هذا المعيار حرفيا، أما بالنسبة للمؤسسات التي تسعي إلى الربح وجب عليها الامتثال أيضا إلى هذه المؤسسة، وذلك بتعديل البنود المتعلقة بالقوائم المالية مع إمكانية عرض عناصر إضافية في القوائم المالية.[1]

– طبقا للمعيار المحاسبي الدولي يعتبر مجلس الإدارة أو الهيئة الحاكمة في المؤسسة هي المسئولة عن إعداد وتقديم القوائم المالية:[2]

- الميزانية
- جدول حساب النتائج
- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
- جدول سيولة الخزينة
- ملحق

[1] غانم شطاط، "المعيير المحاسبية الدولية IAS/IFRs"، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2009، ص 17.
[2] نفس المرجع، ص 18.

**ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي IAS 07:**

يجب على المؤسسة إعداد بيان التدفق النقدي، وعرضه كجزء من القوائم المالية لكل فترة، ويعطي البيان صورة واضحة عن مصادر التدفقات النقدية.

**1) الهدف:** يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في التدفقات النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.[1]

**2) مجال التطبيق:** يجب على كل مؤسسة أن تقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرضه كجزء مكمل للقوائم المالية.

إن اختلاف نشاط المؤسسة الرئيسية المولدة للإيرادات والمصاريف تحتاج إلى نقديات وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها، وبناءا على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيام كافة المؤسسات بإعداد جدول تدفقات الخزينة.[2]

[1] غانم شطاط، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] نفس المرجع المذكور ، ص 37.

**خاتمة:**

أدى الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة ، القواعد المحاسبية للتسجيل والتقييم والقوائم المالية، حيث أن هذا النظام الجديد يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

إن هذا النظام المحاسبي المالي الجديدSCF يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعيتها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى ولتكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية له فوائد ومنافع، وأمامه تحديات وصعوبات وتترتب عليه نتائج وانعكاسات قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، ولإنجاح هذه العملية يجب إجراء عملية انسجام وتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري.

# الفصل الثاني:

# القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي

**مقدمـة:**

أولى نظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية، وهذا من خلال كمية المعلومات الإلزامي الإفصاح بها في القوائم المالية ولملاحقاتها، وتطبيق النظام المحاسبي المالي إلى بعض التغيرات على محتويات وأشكال القوائم المالية و المحاسبة الأساسية وملحقاتها وهذا لكي تتوافق مع التغيرات المالية و المحاسبة الدولية وجعل القوائم تتوفر على الخصائص النوعية لمستخدميها.

وترتبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية بهذه التغيرات ، وعليه فق حرصه النظام المحاسبي المالي على توفير هذه الخصائص في القوائم المالية وهذا من خلال الأشكال التي ألزم على تقديمها وكذا المحتوى المعلوماتي لها .

وعليه ستتطرق في هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث :

**–المبحث الأول** :ماهية القوائم المالية .

**–المبحث الثاني** :اعداد القوائم المالية .

**–المبحث الثالث** : عرض القوائم المالية .

## المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

### المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

**القوائم المالية:** هي القوائم التي تعكس عملية تجميع و التبويب و التلخيص النهائي في البيانات المحاسبية.[1]

هناك تعريف آخر:

**القوائم المالية** : قي أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها فهناك قوائم تقيس الوضع المالي المنظمة من حيث المديونية والوالدتين وهناك قوائم تقيس صافي الدخل من حيث الإيرادات و المصروفات وأخرى تقيس تدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة.[2]

– كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية وكثرة المالية الخاصة بالبيانات غير الصغيرة تشمل على:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة .
- جدول تغيير الأموال الخاصة .
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومة مكملة الميزانية ولحساب النتائج.

الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه ، وكذالك مدى التوازن بين :

* المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.

* التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

– تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة . و يتم إصدارها خلال مهلة أقساها سنة أشهر التالية لتاريخ أقفال السنة المالية ،ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يتحمل أن ينشرها الكيان.[3]

---

[1] د. مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار البداية، عمان، الأردن، طبعة1، 2010، ص 11.

[2] د. محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 41.

[3] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

– يحدد يوضح كل مكون من المكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة.

– طبيعة الكشوف المالية( لحساب فردية مدمجة وحساب مركبة )

– تاريخ الأقفال .

– العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.

– تبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان .

– عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط و البلد الذي يسجل فيه، الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.

– اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.

– معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة .

تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام يجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف وحدة.

– توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذالك أن كل فصل من الفصول الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة .

– يشمل الملحق على معلومات ذات صيغة مقارنة في الشكل سردي وصفي رقمي .

– وإذا حدث عقب تغيير لطريقة أو التقديم أن احد الفصول المرغبة لجاحد الكشوف المالية لجعل عملية المقارنة أمر ممكن .

– وعدم توافر المقارنة ( بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر ) فانه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22، 23.

**المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية.**

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية الأتي:[1]

1/ القابلة للفهم.

2/ الملائمة.

3/ المصداقية.

4/ القابلية للمقارنة.

**1– القابلية للفهم :Undestandability**

إن إحدى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابلتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين ،لهذا الفرض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة كما أن لديهم الرغبة في الدراسة المعلومات يقدر معقول من العناية ،وعلى كل حال فانه يجب عدم استبداد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة من الصعب فهمها من قبل المستخدمين .

**2 – الملائمة: relevancy**

تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار ، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية ما تؤكد آو تصحح تقييماتهم الماضية.[2]

– **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية

[1] د. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، طبعة الأولى، 2008، ص 50.

[2] د. أمين السيد أحمد لطفي، نفس المرجع السابق، ص 50، 51.

**3- المصداقية : reliability**

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون مؤثرة فيها ويعتمد عليها وتسمم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق ما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير مؤثر فيها بطبيعتها وطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها موضع نزاع قانوني اعتراف المنشاة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية بعد غير مناسب في حين انه يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ من الظروف المحيطة بالمطالبة: [1]

**3- 1 الجوهر قبل الشكل : substance**

لكي تعتبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي تفهم أنها تعبر عنها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقد لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليست لمجرد شكلها القانوني.[2]

**3-2 الحياد neutrality**

يجب أن تتضمن المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الحلو من التحيز حتى تتضمن بالمصداقية ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار او الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا .

**3-3 الحيطة و الحذر: conservatism**

من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و الملائمة لكثير من الأحداث و الظروف التي يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للوصول الثابتة و المطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث ،ويعتبر بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية.

**3-4 الاكتمال: completeness**

من اجل تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة آو مضللة وهكذا أتصبح غير صادقة وغير ملائمة.

[1] نفس المرجع أعلاه، ص 52.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 54.

**4- القابلية للمقارنة : comparability**

يجب ان يكون المستخدمين قادرين على مقارنة المالية للمنشاة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي في الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشات المختلفة من اجل ان يقيم مراكزها المالية وأدائها و التغيرات في مراكزها المالية.

وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث يجب أن يتم أساس ثابت في المنشاة وعبر الزمن لتلك المنشاة على أساس ثابت للمنشات المختلفة.

**المطلب الثالث: أهدافها وأهميتها**

**الفرع الاول: أهدافها:**[1]

- عرض جمع الأرقام و المعلومات والبيانات المالية الخاصة بكل فترة زمنية على حدي،
- تحديد أموال المنظمة سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل،
- تمثيل أصول وخصوم المنظمة بالوحدات النقدية المتداولة،
- تحديد المتغيرات التي حدثت في أصول وخصوم المنظمة و الموازية فيها واستخراج الجانب الأرجح،
- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنظمة،

**الفرع الثاني : أهميتها :**

إن القوائم المالية هي الأداة التي يتم عن طريقتها توضيح نتائج معاملات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وتحديد المركز المالي للوحدة في النهاية الفترة و المستخدمون من البيانات القوائم المالية عديدون منهم المساهم والمستثمر، المسئول الضرائب وغيرهم، ويقوم هؤلاء، بتحديد مرافقهم ومعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية على ضوء ما تبرز هذه البيانات عن واقع الوحدة الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية القوائم المالية كأداء لترشيد القرار الاقتصادي ليس فقط على صعيد الوحدة الاقتصادية التي تعود لها القوائم وإنما أيضا على صعيد الوحدات و الكيانات الاقتصادية الأخرى .

وفعالية القوائم المالية كأداء لترشيد القرار الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها، وتعتمد صحة البيانات المالية على مدى صحة المبادئ المستخدمة في إعداد البيانات.[2]

[1] – د. محمد الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 41.

[2] محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 361.

**المبحث الثاني :اعداد القوائم المالية.**

**المطلب الأول : مكونات القوائم المالية**

إن المنتج النهائي في المحاسبة يمثل في مجموعة من القوائم المالية التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات و المعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المشروع بقصد اتخاذ القرارات معينة.[1]

**1) الميزانية:** تتميز بوجود عمودين أساسيين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة الماضية (يحتوي على الأرصدة فقط)، ويتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تصنف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.[2]

**في الأصول:**

- التثبيتات المادية.
- التثبيتات العينة.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة ).
- الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة ( أعياد مثبتة مسبقا ).
- خزينة الأموال الايجابية والمعادلات الخزينة الايجابية.

**في الخصوم:**[3]

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات ) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون و الدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة ).
- المرصودات الأعباء و الخصوم المماثلة ( منتجات مثبتة مسبقا ).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

[1] د. عبد الستار الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 531.

[2] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 531.

[3] الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 23.

**2)حساب النتائج:**[1]

*حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال سنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح، الكسب أو الخسارة.

*المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية :[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد التسيير الرئيسية الآتية:

-الهامش الإجمالي.

- القيمة المضافة.

- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

-منتجات الأنشطة العادية.

-المنتوجات المالية والأعباء المالية.

- أعياد المستخدمين.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

- المخصصات بالاهتلاكات ولخسارة القيمة التي تخص التثبيتات العينة.

- المخصصات الاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

- نتيجة الأنشطة العادية.

- العناصر غير العدية منتجات وأعباء.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

[1] كتوش عاشور/ مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 25.

### 3) جدول السيولة الخزينة ( الطريقة المباشرة وغير المباشرة ):[1]

– الهدف من الجدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على التوليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذالك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية.

– يقدم جدول سيولةذ الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):[2]

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل .

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

تدفقات الناشئة عن الأنشطة تمويل ( أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو الفروض).

*تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة عملياته للاستثمار أو التمويل .

* تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة عملياته مباشرة أو غير مباشرة .

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:[3]

– تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب...) وقصد إبراز تدفق مالي صافي .

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

**و الطريقة غير المباشرة تتمثل في** : تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

*آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة ( اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين ....).

*المتفاوتات أو السنويات ( ضرائب مؤجلة ).

*التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ( قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] الجريدة الرسمية، نفس المرجع أعلاه، ص 26.

[3] الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 26.

**– الموجودات المالية هي :**

* السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق و الرائع عند الاطلاع، (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناءا على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).

*شبه السيولات المجتازة قصد الوفاء، بالالتزامات ذات الأجل القصير ( التوظيفات الحالية ذات الأجل القصير و البالغة السيولة) سهلة التحويل إلى سيولات و الخاضعة (خطر من يتغير قيمتها).

*يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صافي:

* السيولات أو شبه السيولات المختارة لحساب الزبائن.

* العناصر سريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة و الاستحقاقات القصيرة.

**4)جدول التغيرات الأموال الخاصة :**

–يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

*النتيجة الصافية للسنة المالية.

* تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل مباشرة كرؤوس أموال.

*المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في الرؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.[2]

* عمليات الرسمية ( الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).

*توزيع النتيجة و التخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 26.

### 5) ملحق الكشوف المالية:

– يضم ملحق الكشوف المالية معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.[1]

تتمثل هذه المعلومات في:[2]

*القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية ( المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة ).

*مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيول الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

*المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذالك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات نمط المعاملة حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

* المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه، وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق (2) (نماذج القوائم المالية ).* تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أسلوب الميزانية، الحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة ، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة .

–إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ،ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالسنة إلى الثرة السابقة الإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح ( تقويم غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر، إغلاقها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية ،وحينئذ فان الإعلام يبين ما يأتي:

*طبيعة الحادث.

*تقديم التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

[1] كتوش عاشور، نفس المرجع السابق، ص 58.

[2] الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 27.

– تقديم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من اجل :

* فهم النجاعة الماضية .

* تقييم الأخطاء والمرودية الكيان.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوم، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص:

* مختلف أنماط المنتجات و الخدمات التابعة لنشاطها.

* مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

* يتعين على الكيانات الملزمة ينشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية.[1]

**المطلب الثاني : قواعد إعداد القوائم المالية**

هناك قواعد لابد من اجل احترامها عند إعداد القوائم المالية:[2]

– على المؤسسة أن تتأكد من فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لابد من شرح الأساليب الكيفية لإعداد هذه القوائم في هذه الحالة:

– إن فرضية المحاسبية الالتزامات متوفرة وان المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغيرات جاء بها المعيار.

– كل عنصر معتبر يظهر لمفرده وكل العناصر معتبرة تجمع.

–لا يتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا لزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك، يمكن القيام بالمقلصة بين الأعباء والإيرادات إذا كان معيار يلزم أو يسمح بذالك وان تكون ناتجة عن العمليات متشابهة وغير معتبرة، وكل معلومة رقمية تعطي تقارن بالدورة السابقة .

– كل قائمة مالية تحمل اسم المؤسسة، ذكر هو الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة وتقريب الأرقام.

[1] الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 27.

[2] محمد بوتين، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، متيجة للطباعة، 201، ص 68، 69.

– في حالة تغيير إعداد القوائم المالية ،مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة اقصر على المؤسسة ذكر أسباب تغير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع الأرقام الدورات السابقة و الدورات اللاحقة للدورة المعنية.

**المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية .**

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتلين والموظفين والمقرضين والموردين والحالتين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشتمل ما يلي:[1]

**المستثمرون:**

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشارتهم بالمخاطر المصاحبة لاستمارتهم و المتصلة فيها والعائد المحقق منها أنهم يحتاجون المعلومات تعيينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعنيهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم .

**الموظفون:**

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشاة على دفع مكافأتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

**المقرضون:**

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق .

**الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون :**

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشاة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا المعتمدين على استمرار المنشاة كعميل رئيسي لهم.

**العملاء:**

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشاة ،خصوصا عند ما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليه.

[1] د. أمين السيد أحمد لكفي، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

**الحكومات ووكالاتها و مؤسساتهم :**

تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية المورد و بالتالي أنشطة المنشات ،كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتعديد السياسات الضريبة، وكأساس لإحصاء أن الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

**الجمهور:**

تؤثر المنشات على قرار الجمهور بطرق متنوعة ،فعلى سبيل المثال ،قد تقدم المنشاة مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملهم مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في أنماط المنشاة وتنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن لقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلوماتفان هناك حاجات عامة لهم جميعا وحيث أن توفير قوائم مالية بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشاة فإنها سوف تعني كذالك بأغلب حاجات المستخدمين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.[1]

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على مالية ذات الغرض و التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر فإذا للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة ، وتستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية و المحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 46.

هناك سبعة أصناف تستخدم البيانات المالية لتلبية بعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات، ويمكن تلخيصهم في الجدول رقم (02) التالي:[1]

| المستخدمون | حاجاتهم من المعلومات |
|---|---|
| المستثمرون | خطر وربحية |
| الموظفون | الاستقرار و الربحية |
| المقرضون | احتمال سداد المبالغ المقترضة و الفرائد عند الاستحقاق |
| الموردون وديون أخرى | احتمال سداد المبالغ عند الاستحقاق |
| الزبائن | استمرارية النشاط |
| الحكومات | تخصيص واحترام و الالتزام بالمعلومات |
| الجمهور | المساهمة في الاقتضاء المحلي، العمالة المولدة، نماء ورافضية المؤسسات. |

## المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

### المطلب الأول: التغييرات الحاصلة في القوائم المالية .

هناك العديد من التغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي ،من خلال ذكر عناصر جديدة في القوائم المالية، واقتراح طرق وبدائل للتقييم والقياس المحاسبي تستخدم إلى جانب التكلفة التاريخية وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:[2]

**1- بعض العناصر الجديدة:** هناك العديد من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن الكشوف (القوائم) المالية، رغم أنها لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، ولقد تم إدماج هذه العناصر وتوضيح كيفية معالجتها محاسبيا من اجل تلبية متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة من جهة ومسايرة مع المعايير الدولية للمحاسبة من جهة أخرى، ويمكن إبرازهم العناصر الجديدة في النقاط التالية:[3]

---

[1] د. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRs، 2009-2010، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 31.

[2] د. مسعود دراوسي، أ. ضيف الله محمد العوادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRs) (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية) ص 17، 18.

[3] الموقع الالكتروني: www.kantakji.com (13-03-2015).

**1-1 العقود الطويلة الأجل** : تتضمن العقود طويلة الأجل انجاز سلعة (سلع) أو خدمة (خدمات ) تقع تواريخ انطلاقتها وانتهاء منها في السنوات مالية مختلفة ، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي :

- عقود البناء .
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئية.
- عقود تقديم خدمات.

- وتدرج في الحسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الانجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس انجاز العملية ( نسبة الانجاز ) وهذا ما يتوقف مع المعيار ( IAS01) المتعلق بعقود الإنشاء.

**1-2 الضرائب المؤجلة** : الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع ( ضريبة مؤجلة خصوم ) أو قابلة التحصيل 'ضريبة مؤجلة أصول ) خلال سنوات مالية مستقبلية .

تسجيل في الميزانية وفي حساب النتائج .ولقد التطرق في(SCF) إلى الضرائب المؤجلة مما يعني أن الجزائر تبنت المعيار ( IAS12) المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة .

**1-3 عقود الإيجار**: وهو عبارة عن إتقان يتناول لموجبة المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة ،ويترتب عن إيجار التمويل عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل في المعيار (IAS17) المتعلق بعقود الإيجار. ويتم اعتماد معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلا جدول حسابات النتائج.

**1-4 الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة**: ويقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية والمالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، وكل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على العاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج ( أو شركة الأم ) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادة ومراقبته، ولقد عالجها المعيار ( IAS27) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة، كما تطرق لها المعيار (IFRS3) المتعلق باندماج الأعمال وهناك اندماج الكيانات المشاركة، حيث يمارس الكيان المدمج نقودا ملحوظا وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة، والنقود الملحوظ تكون فيه الحيازة تمثل 20 % أو أكثر من حقوق التصويت ،ويكون التمثيل في الأجهزة المسيرة والمشاركة في عملية إعداد السياسيات الإستراتيجية والمعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتم التطرق لهذه الوضعية ضمن المعيار (IAS28) المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة.

**2- الجديدة في القياس و التقييم المحاسبي**: بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتمد في تقييم العديد من العناصر، فانه تم اعتمادا في بعض الحالات تقييم بعض الحالات تقييم بعض العناصر على بدائل أخرى أهمها:

**2- 1 القيمة الحقيقية**: وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية( التامة).

**2-2 قيمة الانجاز الصافي**: وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقيق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة الإتمام المخزون والتكاليف الضرورية الاتمام عملية البيع.

**2-3 القيمة المعينة**: وهي تقدير المالي للقيمة المعينة للتدفق في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

**المطلب الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية**

**الفرع الاول :تعريف التحليل المالي**

التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية أما السابقة أو حالية لمؤسسة ما إلى الأرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات مابين تلك الأرقام والنسب. ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.[1]

وهناك تعريف آخر للتحليل المالي: هو عملية دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في الفترة معينة وكذا دراسة اتجاها العلاقة في الفترة التالية.[2]

**الفرع الثاني : أغراض التحليل المالي**

الغرض الأساسي للتحليل المالي هو تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد ارتباطات ومؤشرات معينة بحيث تظهر النقاط الايجابية وكذالك السلبية في أداء تلك المؤسسة لتكون أداة فعالة في اتخاذ القرارات ذات الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، ومن الممكن تلخيص تلك الأغراض من خلال الأتي:[3]

[1] أ. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2012، ص 9، 10.

[2] د. مؤيد راضي خنفر، د.غسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان الأردن، طبعة 03، 2011، ص 21.

[3] أ.نعيم نمر داوود، نفس المرجع السابق، ص 11.

1) التعريف على وضع المؤسسة المالي ، وقدرتها على مواجهة أعباء الديون القدرة على اقتراض.

2) مساعدة على وضع المؤسسة في التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة، بما يتلاءم وأهداف المؤسسة.

3) تقيم قدرة المؤسسة على استمرارية في أداء مهامها في ظل السوق.

4) تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى الربحية ، وسبل تطويرها من اجل تحقيق الأهداف.

5) تقيم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المالية خلال فترة التشغيل.

6) بيان الجدوى الاستثمارية في المؤسسة.

7) التعرف على الأداء الإداري للأقسام المختلفة ومدى التزامها بالخطط الموضوعية .

**الفرع الثالث: مستخدمو التحليل المالي**

كما هي القوائم المالية و البيانات المحاسبية ،فان التحليل المالي أيضا يثير اهتمام مجموعات متعددة (مهتمة بنشاطها مؤسسة ما)، كل منها يرغب في الحصول على أجوبة لمجموعة من الأسئلة والاستفسارات غالب ما تكون ذات تأثير على مصالحة في تلك المؤسسة، وبالتالي يكون الغرض من تحليل مختلف إلى حد ما باختلاف الجهة ذات الاهتمام .

يمكننا تحديد الجهات ذات الاهتمام على النحو الآتي :

**1- الأطراف الداخلية في المؤسسة:** واهم هذه الأطراف:

**1-1 إدارة المؤسسة:** ونعني بإدارة المؤسسة،المستويات المختلفة من إدارة، من مجلس الإدارة والمدرك العاملون ورؤساء الأقسام، وكل منها يهتم حسب المهام و المسؤوليات الملفات على عاتقة، إلا أن جميعهم يسعون من اجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:

أ- تقييم الأداء في مختلف الأقسام، مدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.

ب- مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف الموسومة في الخطة.

ج- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج و المفاضلة بين البدائل المتاحة.

**1- 2- موظفو وعمال المؤسسة** :تهتم هذه الفئة على القدرة الاستمرارية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من اجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.

**2- الأطراف الخارجية:** ومنهم:

**2-1 المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا حالتين أو مستقبلين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال ،العامل ،أو أولائك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم ،حيث يسعى كل منهم في التعرف على الارتياح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا ،ويسعون أيضا في التعرف على العائد على أسهم كل منهم ،وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية دفع الأرباح لمستحقيها.

**2-2 المقرضون** : فهؤلاء عندما يقدمون قروضهم فان ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها ، وكذالك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.

**2-3 المقرضون:** وهؤلاء الذين يقدمون خدماتهم وبضاعتهم المؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب ،لذالك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدتها على الوفاء بتلك الالتزامات .

**2-4 الجهات و المؤسسات الحكومية الرقابية:** مثال ذالك أسواق المال (البورصة، والغرق التجارية، التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات و المؤسسات المنطوية تحت نظامها، من اجل توزيعها ونشرها على أطراف المهتمة في الداخل و الخارج.

**2-5 المصارف وشركات التامين وأية مؤسسات أخرى** :وتلك التي تربط بعلاقات تجارية او مالية مع المؤسسة.[1]

**الفرع الرابع :أنواع التحليل المالي للقوائم المالية**

**1-التحليل الأفقي :**

يتضمن التحليلي الافقي حساب التغيرات في القيمة لعناصر القوائم المالية وحساب منه هذه التغيرات من سنة الى اخرى . ويتم ذالك عن طريق مقارنة قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية لإحدى الفترات المحاسبية بقيمة نفس العنصر للفترة التي سبقها مباشرة ( الفترة الأقدم تستخدم كسنة الأساس ) ثم يتم ايجاد سنية التغيير بقسمة مبلغ التغير على قيمة العنصر في السنة الأساس .

[1] أ. نعيم نمر داوود، نفس المرجع السابق ص 14، 15.

**2- التحليل الرأسي:**

يستخدم التحليل الرأسي لإيجاد العلاقة (بشكل سنية مئوية ) بين عناصر القوائم المالية وبين مجموعة العناصر التي يدخل ضمنها.[1]

**3- التحليل المالي للنسب:**

يعتبر هذا الاسلوب مرادفا للتحليل الراسي ،اذا يتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ويمكن لهذه المقارنة ان تتم بين يند معين كالمخزون السلعي ، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي اليه الحساب وهو بند الاصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة ، وتكون حصيلة المقارنة سنية مالية ، كنسبة تداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الاصول المتداولة في نهاية فترة معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في النهاية الفترة المالية نفسها.

وبموجب العلاقة النسبية القائمة بين حسابات او بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية يمكن للمحليين استخدامها كمؤشرات في تقييم اداء الشركات ، واوجه نشاطها المختلفة ويمكن تقسيم هذه النسب الى خمس (05) مجموعات رئيسية على النحو التالي :

**3-1نسبة السيولة** :(Liquidity ration) وتستخدم كمؤشر لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل .

**3-2نسب الربحية** (profitability ration) وتستخدم تقييم القدرة على توليد الارباح مثل : نسبة هامش و العائد على الاصول ،و العائد على الحقوق المساهمين ،وربحية السهم .

**3-3نسب الرفع المالي** :(leverage ration) وتستخدم لتقييم سياسة التحويل ، ودرجة المخاطر التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.[2]

**3-4نسب النشاط** : (Activity ration) وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية واصولها المختلفة ،مثل معدل الدوران المخزون ومعدل دوران المدينين ،والفترة النقدية

**3-5 نسب السوق** :(Market ration) ويستفاد منها المؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الاوراق المالية ،و الامثلة عليها :القيمة السوقية الى العائد ، والقيمة السوقية الى الدفتر ربع السهم .....الخ

[1] أد. وجدي حجازي حامد، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2011، ص 185، 188.

[2] - أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المال، الطبعة الأولى، 2008، ص 05.

**التحليل بواسطة التوازنات المالية:**

التوازن المالي هو قياس التدفقات و النفقات المالية ،ان التحليل بواسطة التوازن المالي يمكننا من الحكم الأولي على السيولة و كذا قدرة المؤسسة على الوفاء فالسيولة تتمثل في استخدام التزاماتها قصيرة الاجل و القدرة على الوفاء تقيس القدرة على تحمل الخسارة.

و لتحقيق هذا التوازن يجب على الاقل معرفة مؤشراته و التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة و سندرس ثلاث مؤشرات :

**أولا:رأس المال الصافي الاجمالي FRNG**

يعرف رأس المال العام على أنه الجزء المتبقي من رؤوس الأموال الخاصة التي تصلح لتمويل احتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال و لتحقيق السير العادي للمؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الاستخدامات الثابتة و الأصول المتداولة.

يمكن تفسير رأس المال العامل على أنه فائض بين الموارد الدئمة و الأصول الثابتة بمعنى أن:

**رأس المال العامل الصافي الاجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة**

**ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR**

النشاط الاستتغلالي للمؤسسة يتوجب توفير مجموعة من العناصر و هي المخزونات و الحقوق باضافة الى عناصر ثابتة و هذه العناصر تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة و هي مجموعة الديون الممنوحة من الموردين ،وهي المصادر التي تمول جزء من الأصول المتداولة و يجب على المؤسسة أن تبحث عن الجزء أخر مكمل وهو ما يدعي باحتياج رأس المال العامل.

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

**احتياجات رأس المال العامل =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة** [1]

[1] صباح عبد القادر، "تأثير اعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي على جودة التحليل المالي " ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الأكاديمي تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير ،جامعة مستغانم ، دفعة 2011-2012 ،ص ص48،49

**ثالثا: الخزينة**

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها الأموال التي في حوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال و هي تشمل صافي القيم الجاهزة ،فهي عبارة عن جملة من النقديات و السيولة التي يجب أن تبقي في حوزة المؤسسة من أجل تسديد ديونها و تلبية حاجيات النشاط و مواجهة الأحوال الطارئة

يمكن حساب الخزينة وفق العلاقة التالية:

**الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم**

قد تنتج الخزينة من الموارد اضافية الناتجة من فائض في رأس المال و تحسب ماليا بالعلاقة التالية:

**الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل** [1]

**المطلب الثالث : نماذج عن القوائم المالية**

تشكل هذه النماذج للكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم ( احداث فصول جديدة او فصول فرعية ،او حذف فصول غيرها هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي الكشوف المالية ).

[1] صباح عبد القادر، "تأثير اعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي على جودة التحليل المالي "،ص 50

**الجدول رقم(03): الميزانية: الأصول**

| الاصول | ملاحظة | إجماليN | اهتلاك مخصص | الصافي N | الصافي N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير متداولة | | | | | |
| فرق الشراء –شهرة موجبة او سالبة | | | | | |
| أصول معنوية | | | | | |
| اصول مادية | | | | | |
| اراضي | | | | | |
| مباني | | | | | |
| اصول مادية اخرى | | | | | |
| اصول ممنوحة لامتياز | | | | | |
| اصول قيد الانجاز | | | | | |
| اصول مالية | | | | | |
| سندات للمعادلة | | | | | |
| مساهمات اخرى وديون مرتبطة | | | | | |
| سندات تجهيز اخرى | | | | | |
| قروض واصول مالية اخرى غير متداولة | | | | | |
| اصل الضرائب المؤجلة | | | | | |
| مجموع الاصول غير المتداولة | | | | | |
| الاصول المتداولة | | | | | |
| المخزون | | | | | |
| مدينون وتوظيفات مشابهة | | | | | |
| زبائن | | | | | |
| مدينون اخرون | | | | | |
| ضرائب ومشابهه | | | | | |
| مدينون اخرون وتوظيفات اخرى | | | | | |
| النقديات وما شابهه | | | | | |
| توظيفات واصول مالية متداولة اخرى | | | | | |
| الخزينة | | | | | |
| **مجموع الاصول المتداولة** | | | | | |
| **مجموع الاصول العام** | | | | | |

**المصدر**: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS ، 2009-2010 ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص263

**الجدول رقم(04): الميزانية: الخصوم**

| الخصوم | ملاحظة | الصافي N | الصافي N-1 |
|---|---|---|---|
| رؤوس الاموال الخاصة | | | |
| رأس المال المصدر | | | |
| رأس المال غير المطلوب | | | |
| علاوات واحتياطات ، احتياطات موحدة (1) | | | |
| فروق اعادة التقييم | | | |
| فرق المعادلة (1) | | | |
| النتيجة الصافية –النتيجة الصافية حصة المجموعة (1) | | | |
| رؤوس اموال اخرى – مرحل من حديد | | | |
| -حصة الشراكة الموحدة | | | |
| -حصة الاقلية(1) | | | |
| -المجموع I | | | |
| الخصوم غير المتداولة | | | |
| قروض وديون مالية | | | |
| ضرائب (مؤجلة ومخصصة) | | | |
| ديون غير متداولة اخرى | | | |
| مخصصات ومنتجات مقيدة مسبقا | | | |
| مجموع الخصوم غير المتداولة II | | | |
| -الخصوم المتداولة | | | |
| -موردون وحسابات مرتبطة | | | |
| ضرائب | | | |
| ديون اخرى | | | |
| خصم الخزينة | | | |
| مجموع الخصوم المتداولة III | | | |
| مجموع الخصوم العام | | | |

(1)تستخدم فقط عند عرض القوائم المالية الموحدة

**المصدر**: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص264

**الجدول رقم(05): حساب النتائج تصنيف الاعباء (حسب طبيعتها)**

| اسم الحساب | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الاعمال (المبيعات من البضائع والمنتجات)<br>تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجارية<br>انتاج القيم الثابتة (انتاج مثبت)<br>اعانات الاستغلال | | | |
| 1-انتاج السنة المالية | | | |
| المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية والاهتلاكات الاخرى | | | |
| 2-اهتلاك السنة المالية | | | |
| 3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2) | | | |
| اعباء مستخدمين<br>الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | | | |
| 4-الفائض الاجمالي للاستغلال | | | |
| نواتج عملياتية اخرى<br>الاعباء العملياتية الاخرى<br>مخصصات الاهتلاكات والمؤونات<br>استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | | | |
| 5-النتيجة العملياتية | | | |
| المنتوجات المالية<br>الاعباء المالية | | | |
| 6-النتيجة المالية | | | |
| 7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) | | | |
| ضرائب واجبة الدفع على النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية | | | |
| مجموع نواتج الانشطة العادية | | | |
| مجموع اعباء الانشطة العادية | | | |
| 8-النتيجة الصافية للانشطة العادية | | | |
| نواتج غير عادية<br>اعباء غير عادية | | | |
| 9-النتيجة غير العادية | | | |
| 10-النتيجة الصافية للدورة | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) | | | |
| 11-النتيجة الصافية للمجموعة المدمج | | | |
| منها حصة ذوي الاقلية | | | |
| حصة المجمع | | | |

**الجدول رقم (06): حساب النتائج**

**تصنيف الاعباء (حسب الوظائف)**

| البيان | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الاعمال<br>تكلفة المبيدات | | | |
| الهامش الاجمالي | | | |
| نواتج اخرى عملياتية<br>التكاليف التجارية<br>الاعباء الادارية<br>اعباء اخرى عملياتية | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| يجب تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (م/ المستخدمين،<br>مخصصات الاهتلاكات)<br>نواتج مالية<br>اعباء مالية | | | |
| النتيجة العادية قبل فرض الضريبة | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية<br>الضرائب مؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| النتيجة الصافية للنشاطات العادية | | | |
| الاعباء غير العادية<br>النواتج غير العادية | | | |
| النتيجة الصافية للدورة | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية | | | |
| النتيجة الصافية للمجموع المدمج | | | |
| منها حصة ذوي الاقلية<br>حصة المجمع | | | |

**المصدر**: ابو منصف ، النظام المحاسبي المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، ب ط، 2012، ص11

**الجدول رقم (06): حساب النتائج**

**تصنيف الاعباء (حسب الوظائف)**

| البيان | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الاعمال<br>تكلفة المبيدات | | | |
| الهامش الاجمالي | | | |
| نواتج اخرى عملياتية<br>التكاليف التجارية<br>الاعباء الادارية<br>اعباء اخرى عملياتية | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| يجب تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (م/ المستخدمين، مخصصات الاهتلاكات)<br>نواتج مالية<br>اعباء مالية | | | |
| النتيجة العادية قبل فرض الضريبة | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية<br>الضرائب مؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| النتيجة الصافية للنشاطات العادية | | | |
| الاعباء غير العادية<br>النواتج غير العادية | | | |
| النتيجة الصافية للدورة | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية | | | |
| النتيجة الصافية للمجموع المدمج | | | |
| منها حصة ذوي الاقلية<br>حصة المجمع | | | |

**المصدر**: ابو منصف ، النظام المحاسبي المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، ب ط، 2012، ص11

**الجدول رقم( 08): جدول تدفقات الخزينة**

**حسب الطريقة غير المباشرة**

| البيان | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| تدفقات الخزينة المتأتية من النشاطات العملياتية<br>نتيجة الدورة الصافية<br>تعديلات لاجل:<br>الاهتلاكات والمؤونات<br>تغيرات الضرائب المؤجلة<br>تغيرات المخزونات<br>تغيرات في حسابات الزبائن والحسابات الدائنة الاخرى<br>تغيرات في حسابات الموردين والديون الاخرى<br>الزيادة او النقصان في قيمة التنازل الصافية من الضرائب | | | |
| تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار<br>المسحوبات على اقتناء القيم ثابتة<br>التحصيلات عن التنازل على القيم الثابتة<br>تأثير التغيرات محيط الادماج (1) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من نشاطات الاستثمار (B) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل<br>الحصص المدفوعة للمساهمين<br>زيادة رأس المال النقدي<br>تسديدات القروض | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل(C) | | | |
| تغيرات الخزينة خلال الدورة (A+B+C) | | | |

**المصدر**: ابو منصف ، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ب ط، 2012، ص 13

**نماذج لجدول يمكن ادراجها في الملحق:**

**حدول رقم (10): تطور التثبيتات واصول مالية غير الجارية**

| الفصول والأقسام | ملاحظات | القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية | زيادات السنة المالية | انخفاضات السنة المالية | القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية |
|---|---|---|---|---|---|
| التثبيتات المعنوية<br>التثبيتات العينية<br>المساهمات<br>الأصول المالية الأخرى غير الجارية | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ص 41

**ملاحظة 1**: يجب إن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل

**ملاحظة2**: يسمح عمود ملاحظة بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها و التي تخص : عنوان ( تغيرات ناتجة عن تجمع مؤسسات ،طريقة التقييم ....)

**ملاحظة 3**:يجزأ عمود الارتفاع (زيادة ) عند الضرورة إلى اقتناء إسهامات " إنشاءات "

**ملاحظة 4**: يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات البيع "عمليات الانفصال " عمليات الوضع خارج الخدمة .

**جدول رقم (11): جدول المؤونات**

| الفصول و الاقسام | ملاحظات | ارصدة مجمعة في بداية السنة المالية | مخصصات السنة المالية | استرجاعات السنة المالية | ارصدة مجمعة في نهاية السنة المالية |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤونات خصوم مالية غير جارية<br>مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة<br>مؤونات للضرائب<br>مؤونات للنزاعات | | | | | |
| المجموع | | | | | |
| مؤونات الخصوم مالية جارية<br>مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة مؤونات اخرى ترتبط بالمستخدمين<br>مؤونات الضرائب | | | | | |
| المجموع | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009ص 43

**جدول رقم(12): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند اقفال السنة المالية**

| الفصول و الاقسام | ملاحظات | لمدة عام على الاكثر | مدة اكثر من 5 اعوام | لاكثر من 5 اعوام | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الحسابات الدائنة<br>القروض<br>الزبائن<br>الضرائب<br>المدينون الاخرون | | | | | |
| **المجموع** | | | | | |
| الديون<br>الاقتراضات<br>ديون أخري<br>الموردون<br>الضرائب<br>الدئنون الاخرون | | | | | |
| **المجموع** | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ص43

**جدول رقم(13): جدول الاهتلاكات :**

| الفصول والاقسام | ملاحظات | اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية | زيادات في مخصصات السنة المالية | انخفاضات في عناصر الخارجية | اهتلاكات مجمعة في اخر السنة المالية |
|---|---|---|---|---|---|
| تثبيتات معنوية<br>تثبيتات عينية<br>مساهمات<br>اصول مالية اخرى<br>غير جارية | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ص 42

**جدول رقم(14): جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الاصول الاخري غير الجارية:**

| الفصول والاقسام | ملاحظات | خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية | ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية | استرجاعات في خسائر القيمة | خسائر القيمة المجمعة في السنة المالية |
|---|---|---|---|---|---|
| تثبيتات معنوية<br>تثبيتات عينية<br>مساهمات<br>اصول مالية غير جارية | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ص42

**جدول رقم (15): جدول المساهمات (فروع و كيانات مشاركة)**

| الفروع و الكيانات المشاركة | ملاحظات | رؤوس الاموال الخاصة | ومنها راس المال | قصص رأس المال المختاز | نتيجة السنة المالية الاحيرة | القروض و التسبيقات الممنوحة | الحصص المقبوضة | الفيمة المحاسبية للسندات المحتازة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفروع<br>الكيان أ<br>الكيان ب<br>الكيانات المشاركة<br>الكيان 1<br>الكيان 2 | | | | | | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009ص42

**خاتمة:**

تعد القوائم المالية مصدر أساسيا للمعلومات تستفد منها فوائد عديدة في داخل الشركة وخارجها ، إذا اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات و المعلومات الملائمة و المساعدة في اتخاذه .

حيث تعرف القوائم المالية المنشورة بأنها " مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في الجدول،تعد وفق مواصفات معينة وذالك بموجب مجموعة من المفاهيم،و المبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة وبالتالي فان المنتج النهائي في المحاسبة يمثل في المجموعة من القوائم المالية التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات و المعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المشروع قصد اتخاذ قرارات معينة .

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بمؤسسة تراكس كتال 02

**مقدمة:**

لقد أصبحت الضرورة تقضي إن تعتمد المؤسسة الجزائرية نظاما محاسبيا جديدا يتوافق و التطورات الحاصلة في مختلف البلدان و التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية.

بطبيعة الحال بالنسبة لهذه المؤسسات توفير محاسبي لا يختلف عن النظام المحاسبي الدولي سيشجعها كثيرا على المضي قدما في هذا المجال.

إن مؤسسة "ترانس كنال 02" بدأت هي الأخرى مثل المؤسسات الجزائرية الكبرى لإعداد قوائمها المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية والمالية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لمختلف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ،حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

**-المبحث الأول** :نظرة عامة حول مؤسسة ترانس كنال02

**-المبحث الثاني**:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي ل "ترانس كنال 02"

## المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

### المطلب الأول: تقديم عام للنموذج

**1)لمحة تاريخية عن المؤسسة:**

تعتبر المؤسسة الوطنية لقنوات الري من أبرز المؤسسات الوطنية في ميدان الري وأحد أعمدتها حاليا، حيث تقوم بإنتاج الأنابيب وقنوات نقل المياه والري الخرسانية وتسويقها، تقع في ولاية وهران ويقدر رأس مالها حوالي 4000.000.000 دج

حيث نشأت هذه المؤسسة في عهد الاحتلال الفرنسي على يد أحد الخواص الفرنسيين سنة1932 فأطلق عليها اسم شانيو وبعد الإستقلال تم تأميمها سنة 1968 وتغيير اسمها إلى الشركة الوطنية لمواد البناء، كما احتفظت بهيكلها ودورها ومشاريعها التي كانت عليها قبل الاستقلال. وفي سنة 1986 أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية لقنوات الري (هيدروكنال) HYDRO CANAL.

وهي تعتبر بمثابة العصب الحيوي والمجمع الرئيسي لجميع مؤسساتها المنتشرة عبر التراب الوطني والقضاء على التبعية الاقتصادية وذلك من خلال تغطية السوق الوطنية بالإنتاج مع توفير النوعية والجودة.

**2)فروع المجمع:**

يتكون مجمع هيدروكنال من ثلاثة فروع جهوية منتشرة على المستوى الوطني في الشرق والوسط والغرب ففي الشرق مركزها الرئيسي قسنطينة وفي الوسط الجزائر العاصمة وفي الغرب وادي ارهيو ولكل فرع وحدات خاصة به ومستقلة بذاتها ولا تلجأ إلى الإدارة الأم إلا في الأمور المتعلقة في الإدارة والتسيير، حيث تخلت المؤسسة عن النظام المركزي كما نجد أيضا لهذه الفروع مؤسسات منتشرة على المستوى الجهوي ففي الغرب نجد أربعة فروع:

- فرع وادي رهيو الوحدة1 Trans-canal unité1
- فرع وادي رهيو الوحدة 2 Trans-canal unité 2
- فرع تموشنت الوحدة 3 Trans-canal unité 3
- فرع مغنية الوحدة 4 Trans-canal unité 4

المخطط التالي يوضح وحدات مركب هيدروكنال

**الشكل (1): مخطط لفروع "ترانس كنال" على المستوى الوطني**

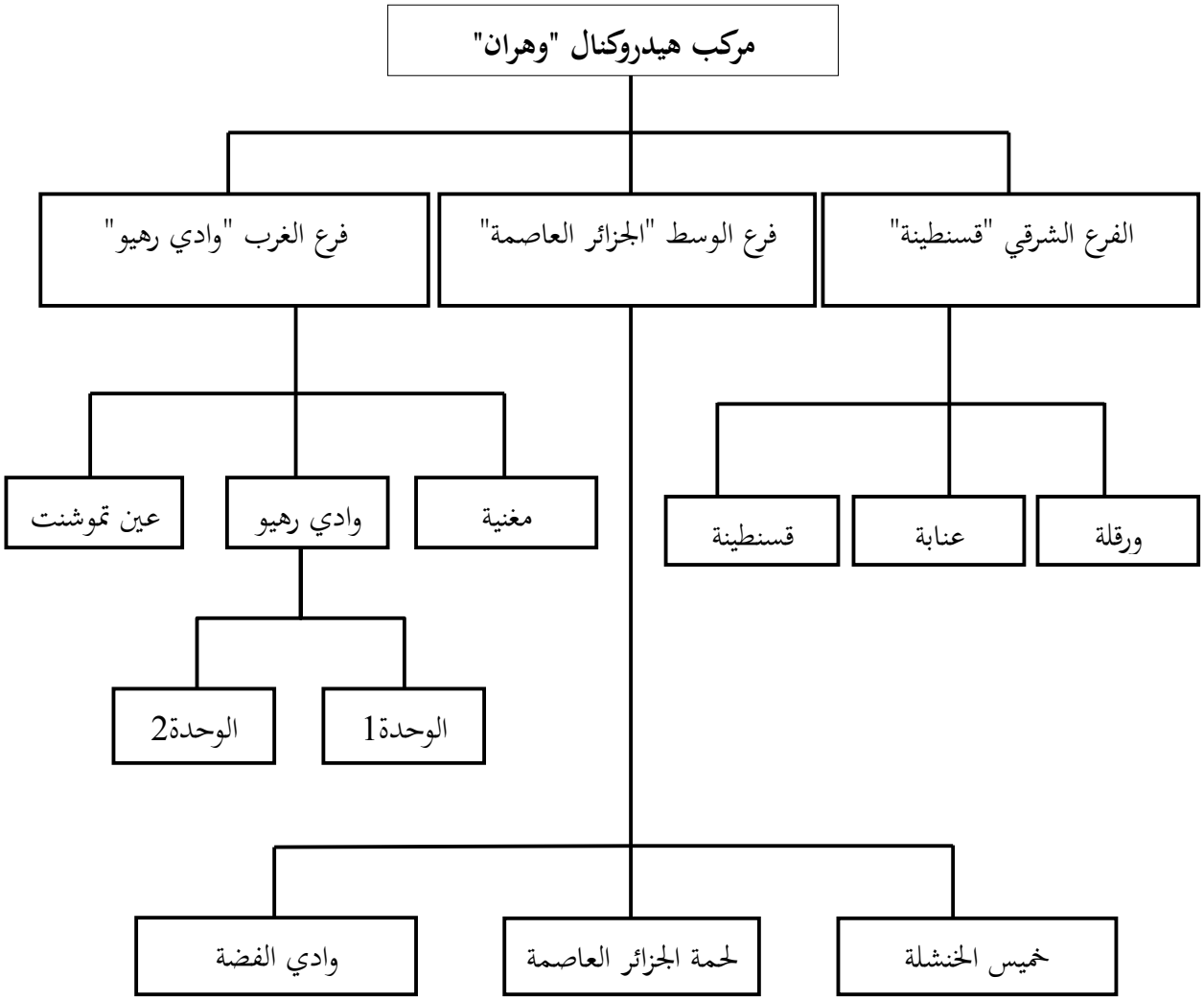

**المطلب الثاني:التعريف بالمؤسسة**

**1)تعريف بالمؤسسة:**

مؤسسة ترانس كنال الغرب" الوحدة02" من صنع الشركة الإيطالية casagrande سنة 1987 و في سنة 1990 قامت المؤسسة بإجراء تجارب حول صناعة الأنابيب وقنوات نفل المياه الخرسانية، حيث كانت في بداية ظهورها تسمى هيدروكنال ولكن في 17ديسمبر1997 قامت بتغيير اسمها إلى ترانس كنال الغرب "الوحدة02".

تقع ترانس كنال الغرب الوحدة02 بوادي رهيو ولاية غليزان على الطريق الوطني رقم04 الرابط بين الجزائر ووهران وتبعد عن وسط المدينة شمالا حوالي 500 متر مربع، وتعتبر من أهم فروع المؤسسة الأم برأس مال يقدر 2000000000 دج وهي مؤسسة اقتصادية تهدف إلى إنتاج وتسويق الأنابيب الخرسانية.

**2)الهيكل التنظيمي:**

نعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة ترانس كتال "الوحدة02"

**الشكل(02):الهيكل التنظيمي لمؤسسة ترانس كتال "الوحدة02":**

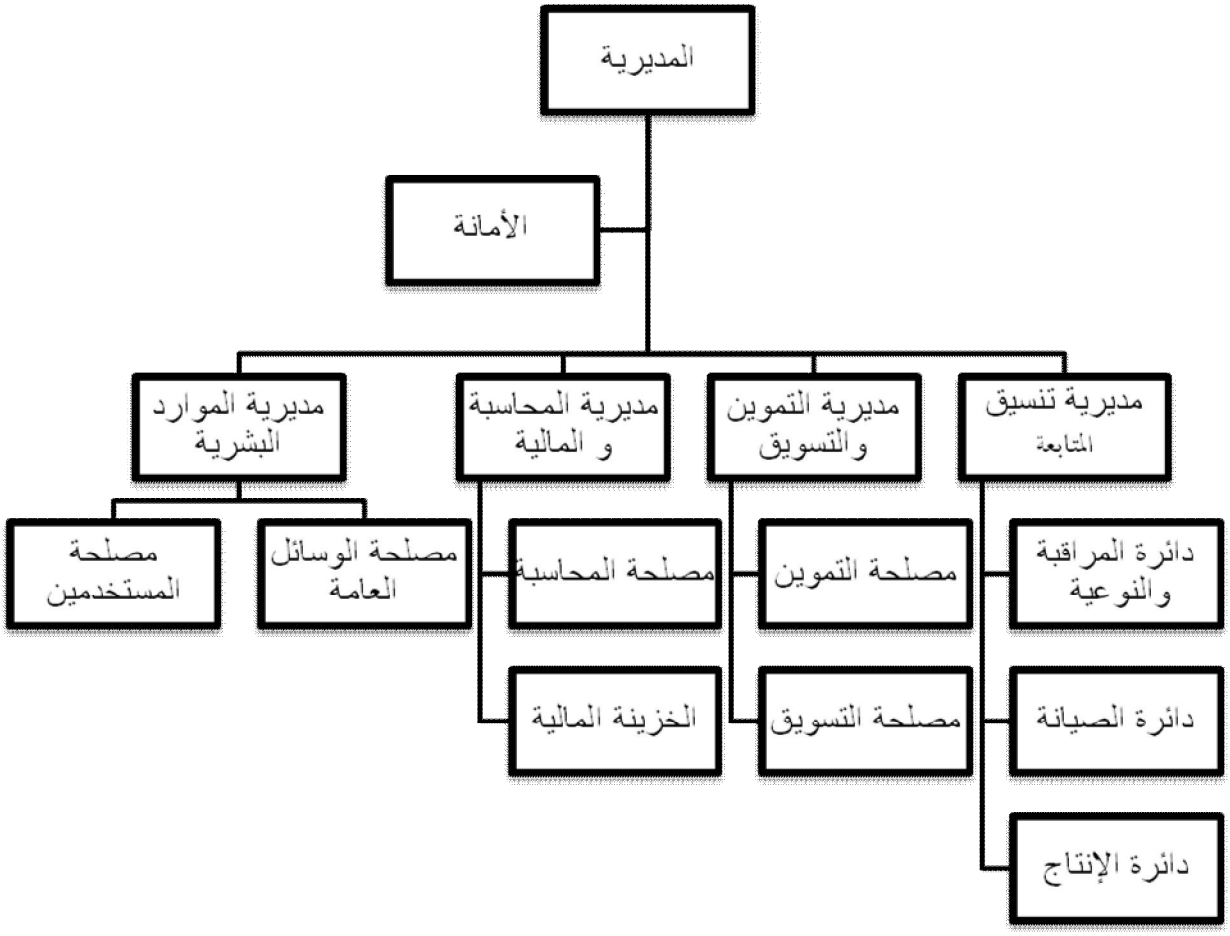


يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من:

**1)المديرية العامة:**

تعتبر المديرية العامة المسؤولة عن سائر المديريات، والمصالح الموجودة في المؤسسة كما تسهر على حسن تنظيم المؤسسة وضمان سير نشاطها ومراقبة مختلف أنشطة المؤسسة.

**2)الأمانة:** وتتمثل مهامها في:

- التنسيق بين مختلف الهياكل والمصالح داخل المؤسسة.
- تعتبر المكان الرئيسي لتجميع التقارير والتعليمات الكتابية.
- تسجيل البرقيات الواردة والصادرة.
- استقبال المكالمات الهاتفية وتسجيلها.
- استقبال البريد والزوار وغيرها من الأعمال المختلفة

**3)مديرية الموارد البشرية:** ومهمتها تتمثل في:

- دراسة ملفات توظيف العمال وترقيتهم.
- تتولى الإجراءات التدريبية للعمال.
- إعداد المخطط العمل السنوي.
- متابعة غيابات العمال.

حيث تتكون من مصلحة الوسائل العامة ومصلحة المستخدمين.

**4)مديرية المحاسبة والمالية:** ومهمتها

- إعداد نتيجة الدورة المحاسبية
- متابعة الخزينة والكشوفات المحاسبية
- التخطيط المركزي للموارد المالية

**5)مديرية التسويق والتموين:**

تقوم بتموين المؤسسة بالمستلزمات اللازمة لعملية الإنتاج كما تقوم بتسويق المنتوجات ونجد فيها:

**مصلحة التموين:** تقوم بتوفير المواد الأولية وتشرف على تسيير المخزون.

**مصلحة التسويق:** مختصة في تسويق الوحدات المنتجة للمؤسسة، من خلال دفع الفواتير واستلام المبالغ من الزبائن.

**6)مديرية تنسيق المتابعة والمراقبة:**

تعتبر من أهم وظائف المؤسسة والتي تقوم بمتابعة مراحل الإنتاج ومراقبة نوعية وجودة الإنتاج وهي تحتوي على ثلاث مصالح:

**مصلحة المراقبة والنوعية:** تحديد معايير الإنتاج كاستهلاك المواد الأولية ومراقبة عمليةالإنتاج.

**مصلحة الصيانة:** يرتكز دورها في صيانة جميع ممتلكات المؤسسة بما فيها وسائل الإنتاج، معدات وأدوات، كما تعمل على عصرنة الآلات و مراقبتها.

**مصلحة الإنتاج:** نظرا لأهمية هذه المصلحة في الوحدة والتي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع قابلة للتسويق.

**المطلب الثالث: المصلحة الإنتاجية للمؤسسة**

**1)المواد الأولية المستعملة:**

تعتمد مؤسسة ترانس كنال (الوحدة2) في صنع منتوجاتها على مجموعة من المواد الأولية، وهذه المواد لها معايير محددة في إنتاج هذه المنتوجات، ويمكننا عرض هذه المواد في الجدول التالي من خلال الكميات المتاحة سنويا والمقادير الداخلة في تركيب كل منتوج:

**جدول رقم (16):يوضح كمية المواد الأولية المتاحة خلال السنة**

| المواد الأولية / المتغيرات | VOLUM BUTON | CIMENT CPA (T) | SABLE ($M^3$) | GRAVIER 3/8 ($M^3$) | GRAVIER 8/15 ($M^3$) | ACIER DOUX | ACIER DUR | DOUILLERS D'ENCRAGE | FIL D'ATTACHE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $X_1$ | 0,70 | 0,28 | 0,18 | 0,26 | 0,5 | 26,12 | 24,91 | 32 | 0,2 |
| $X_2$ | 1,00 | 0,40 | 0,25 | 0,37 | 0,72 | 29,80 | 31,14 | 40 | 0,2 |
| $X_3$ | 1,70 | 0,68 | 0,43 | 0,63 | 1,22 | 33,49 | 40,55 | 52 | 0,2 |
| $X_4$ | 1,90 | 0,76 | 0,48 | 0,70 | 1,37 | 37,17 | 40,55 | 52 | 0,2 |
| $X_5$ | 2,40 | 0,96 | 0,60 | 0,88 | 1,73 | 43,93 | 40,56 | 52 | 0,2 |
| $X_6$ | 2,75 | 1,10 | 0,69 | 1,01 | 1,98 | 57,13 | 43,77 | 56 | 0,2 |
| $X_7$ | 3,10 | 1,24 | 0,78 | 1,14 | 2,23 | 61,47 | 46,90 | 60 | 0,2 |
| $X_8$ | 3,92 | 1,57 | 0,98 | 1,44 | 2,82 | 67,16 | 54,72 | 70 | 0,2 |
| $X_9$ | 3,90 | 1,56 | 0,98 | 1,44 | 2,81 | 89,23 | 62,56 | 80 | 0,2 |
| $X_{10}$ | 4,74 | 1,90 | 1,19 | 1,74 | 3,41 | 114.64 | 62,56 | 80 | 0,2 |
| $X_{11}$ | 6,76 | 2,70 | 1,69 | 2,49 | 4,87 | 135,34 | 68,99 | 88 | 0,2 |
| $X_{12}$ | 0,60 | 0,24 | 0,15 | 0,22 | 0,43 | 33,50 | 18,79 | 24 | 0,2 |
| $X_{13}$ | 1,08 | 0,43 | 0,27 | 0,40 | 0,78 | 54,46 | 34,41 | 44 | 0,2 |
| $X_{14}$ | 1,30 | 0,52 | 0,33 | 0,48 | 0,94 | 62,57 | 31,29 | 40 | 0,2 |
| $X_{15}$ | 2,00 | 0,80 | 0,50 | 0,74 | 1,44 | 33,49 | 105.02 | 52 | 0,2 |
| $X_{16}$ | 3,00 | 1,20 | 0,75 | 1,10 | 2,16 | 43,93 | 146,43 | 52 | 0,2 |
| $X_{17}$ | 3,60 | 1,44 | 0,90 | 1,32 | 2,59 | 61,47 | 233,57 | 60 | 0,2 |
| $X_{18}$ | 4,80 | 1,92 | 1,20 | 1,77 | 3,46 | 67,16 | 256,95 | 70 | 0,2 |
| $X_{19}$ | 5,40 | 2,16 | 1,35 | 1,99 | 3,89 | 89,23 | 306,54 | 80 | 0,2 |
| $X_{20}$ | 5,70 | 2,28 | 1,42 | 2,10 | 4,10 | 114,64 | 315,07 | 80 | 0,2 |
| $X_{21}$ | 7,70 | 3,08 | 1,92 | 2,83 | 5,54 | 135,34 | 477,56 | 88 | 0,2 |
| الكميات المتاحة | 16796 | 6720 | 4223 | 6182 | 11209 | 499722 | 594564 | 312438 | 1024 |

**المصدر**: مصلحة الإنتاج

**2)ساعات العمل المتاحة:**

توجد في المؤسسة ورشة واحدة للإنتاج تتم فيها جميع مراحل العملية الإنتاجية (إعداد القالب، التغطية، التدوير، التسخين ونزع الغطاء)، ففي كل مرحلة توجد مجموعة من الآلات:

**-المرحلة الأولى إعداد القالب:**

يتم فيه تحديد نوع المنتوج وتحتوي على ثلاثة آلات حسب قطر الوحدة المراد إنتاجها حيث الآلة الأولى لإعداد القالب للقنوات ذات القطر الصغير والذي يتراوح مابين (400-500) أي ثلاثة منتوجات.

الآلة الثانية لإعداد القالب للقنوات ذات القطر المتوسط والذي يتراوح مابين (600-900) أي سبعة منتوجات.

الآلة الثالثة لإعداد القالب للقنوات ذات القطر الكبير والذي يتراوح مابين (1000-5001) أي 11منتوج.

**-المرحلة الثانية التغطية:**

في هذه المرحلة يتم تغطية القالب وتحتوي على ثلاث آلات وسنشكل قيد خاص بهذه المرحلة.

**-المرحلة الثالثة التدوير:**

يتم تدوير القالب بعد وضع الغطاء على القالب يتم تدويره وملأه بالخرسانة وتوجد أربعة آلات وسنقوم بتشكيل قيد لكل آلة حيث:

- الآلة الأولى خاصة بتدوير القنوات ذات القطر الصغير أي من (400-500)
- الآلة الثانية خاصة بتدوير القنوات ذات القطر المتوسط والكبير أي (600-1500)
- الآلة الثالثة خاصة بتدوير القنوات ذات القطر المتوسط والكبير ولكنها تختلف عن الآلة الثانية بحيث تعتبر هذه الآلة جد متطورة ولا تستغرق وقتا كبيرا في التدوير
- الآلة الرابعة خاصة بتدوير القنوات ذات الضغط العالي فقط بحيث تقوم بإضافة الخرسانة وتدويره من جديد.

**-المرحلة الرابعة التسخين:**

يتم وضع القنوات للتسخين حيث تحتوي على 18 مركز للتسخين وسنشكل قيد خاص بهذه المرحلة

**-المرحلة الخامسة نزع الأغطية:**

تحتوي هذه المرحلة على ثلاثة آلات حيث سنشكل قيد خاص بهذه المرحلة.

أما بالنسبة لنظام العمل ففي المرحلة الأولى يتم نظام العمل على دورتين في اليوم لمدة ثمان ساعات للدورة (8*2) أي 16 ساعة في اليوم لمدة خمسة أيام بينما يوم الجمعة فتعمل لمدة نصف يوم أي 12 ساعة بينما في المراحل المتبقية يتم العمل على ثلاث دورات في اليوم لمدة ثمان ساعات للدورة (8*3) أي 24 ساعة في اليوم لمدة خمسة أيام بينما يوم الجمعة فتعمل بنفس الطريقة السابقة.

## المبحث الثاني:تقديم القوائم المالية و تقييم الأداء المالي لترانس كنال02

### المطلب الأول:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

لا يعتبر إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في عملية المحاسبة إلا أنها نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة ، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية ، حيث إن تلك القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فان القارئ الذي يفهم محتوى ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب و تلخيص اي انه بعد الانتهاء من تسجيل مختلف قيود التسوية و التأكد من صحتها نستطيع تنظيم ميزان المراجعة العام قبل قيود التجميع ،فهذا الميزان سوف يظهر حركات و أرصدة مجمل الحسابات عند نهاية السنة المالية فبدون تطبيق سليم لنظرية القيد المزدوج في التسجيل فان هذا التوازن لن يتم ،وعلى هذا الأساس فان المؤسسة تعتمد للتأكد من صحة تطبيق هذه النظرية على وثيقة تسمى "**ميزان المراجعة**" (الملحق رقم 01)

وعليه فان ميزان المراجعة يعد وثيقة تستخرج منها المبالغ و الأرصدة المدينة و الدائنة لفترة زمنية معينة، و هو عبارة أيضا عن تمثيل للحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ، بحيث تكون هذه الأخيرة مرتبة حسب النظام المحاسبي المالي بميزان المراجعة، كما تقدم المؤسسة دوريا (كل سنة مالية) نشاطها و مركزها المالي من خلال وثائق ختامية تسمى القوائم المالية وهذه الأخيرة تمثل للمنشاة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي و ما أنجزته من معاملات،حيث تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط و التدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار،كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

عموما تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي يكون في وضع لا يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة.

انطلاقا من الميزانية الافتتاحية الملحق رقم(02) و ميزان المراجعة تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة وهذه الأخيرة تصور الآثار المالية للمعطيات و الأحداث الأخرى و تعمل على تجميعها م توزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية.

يجب إصدار القوائم المالية مرة في السنة على الأقل أو خلال فترات دورية محددة بالقانون او بقرارات من جهة إدارية مختصة (تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ).

ويتم تحديد بوضوح كل عنصر من عناصر القوائم المالية و إظهار المعلومات بطريقة دقيقة كاسم المؤسسة، الاسم التجاري، الرقم التجاري و العنوان ...)

فبعد الجرد المحاسبي يجبر النظام المحاسبي المالي التقديم و العرض الموحد سواء الشكلي أو الضمني للوثائق الختامية التالية:

- **الميزانية:**- الأصول (الملحق رقم (03)
- الخصوم (الملحق رقم (04 )
- **حساب النتائج**:(حسب الطبيعة) (الملحق رقم 05)
- **جدول تدفقات الخزينة:** (طريقة المباشرة) (الملحق رقم 06)
- **جدول تغير الأموال الخاصة**:(الملحق رقم 07)
- **الملحق** (الإيضاحات) ويضم:
  - جدول المساهمات (الملحق رقم 08)
  - جدول الاهتلاكات (الملحق رقم 09)
  - جدول مؤونات (الملحق رقم10)
  - جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير جارية(الملحق رقم11)
  - جدول تطور التثبيتات و أصول مالية غير جارية (الملحق رقم12)
  - كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية (الملحق رقم13)

**المطلب الثاني:تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية**

ان موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة فيها ممتلكاتها من أصول و ما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية و من خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها و اكتشاف اسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة و يشترط أن تكون الميزانية واضحة و دقيقة و حقيقية بحيث يمكن للمطلع استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة و الحكم على مدى أهمية المؤسسة.

سنعرض فيما يلي الميزانية المالية (2013) حيث تم استخراج المعطيات من الملحق رقم( 02) الأصول و الملحق رقم (03) الخصوم .

**أولا: جدول رقم (17): ميزانية المؤسسة– الأصول**

| البيان | 2013 | 2012 |
|---|---|---|
| **الأصول غير المتداولة:** | | |
| **التثبيتات المعنوية** | — | 13502.62 |
| **التثبيتات المادية** | 448806634.35 | 477737670.61 |
| – أراضي | 156459600.00 | 156459600.00 |
| – مباني | 19975363.76 | 22901581.93 |
| – تثبيتات مادية أخرى | 27237167.59 | 298376488.68 |
| **تثبيتات قيد الانجاز** | 59787345.98 | 11222380.00 |
| **تثبيتات مالية** | 6000.00 | 6000.00 |
| – قروض و أصول مالية أخرى غير متدداولة | 6000.00 | 6000.00 |
| أصول الضرائب المؤجلة | 1387144.10 | 2626242.83 |
| **مجموع الأصول غير المتداولة** | 509987124.43 | 491605796.06 |
| **الأصول المتداولة :** | | |
| مخزون | 139241464.15 | 88608027.08 |
| **مدينون و توضيفات مشابهة** | 99642455.09 | 130195519.53 |
| – زبائن | 10038266.60 | 30305069.94 |
| – مدينون اخرون | 130603.60 | 25470.59 |
| – ضرائب و ما شابهه | | |
| **النقديات و ما شابهه** | 153480881.67 | 7009390.24 |
| – الخزينة | | |
| **مجموع الأصول المتداولة** | 264400871.11 | 256143474.38 |
| **مجموع الأصول العام** | 774387995.54 | 747749270.44 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم(02)

**ثانيا: جدول رقم (18): ميزانية المؤسسة–الخصوم**

| البيان | 2013 | 2012 |
|---|---|---|
| **الأموال الخاصة:** | | |
| فروق اعادة التقييم | 86689643.78 | 68777403.47 |
| حسابات الارتباط بين الشركات | 514205877.14 | 5464574.35 |
| رؤوس أموال أخرى– مرحل من جديد | 3744150.82 | 3744150.82 |
| **مجموع الاموال الخاصة** | 604639671.74 | 636979128.64 |
| خصوم غير متداولة | | |
| ضرائب (مؤجلة و مخصصة) | 12314185.31 | 16704399.06 |
| مخصصات و منتجات مقيدة سلفا | 41364948.35 | 34843367.10 |
| **مجموع الخصوم غير المتداولة** | 53679133.66 | 51547775.16 |
| **الخصوم المتداولة** | | |
| موردون و حسابات مرتبطة | 84910147.36 | 76524390.11 |
| ضرائب | 5491881.61 | 21964409.07 |
| ديون اخرى | 51325815.91 | 61214021.35 |
| **مجموع الخصوم المتداولة** | 141727844.88 | 159702820.53 |
| **مجموع الخصوم العام** | 800046650.28 | 824229724.33 |

**المصدر**:من اعداد الطالبة باعتماد على الملحق رقم (03)

**ثالثا: جدول رقم (19)الميزانية المالية بالكتل**

للقيام بتحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية يجب أولا اعداد الميزانية المالية بالكتل:

| الأصول | | | الخصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البيان | 2013 | 2012 | البيان | 2013 | 2012 |
| الأصول الثابتة | 491605796.06 | 509987124.43 | الأموال الخاصة | 636979128.64 | 604639671.74 |
| **الأصول المتداولة** | 256143474.38 | 264400871.11 | – ديون طويلة الأجل | 51547775.16 | 53679133.66 |
| – قيم الاستغلال | 88608027.08 | 139241464.15 | – ديون قصيرة الأجل | 159702820.53 | 141727844.88 |
| – قيم محققة | 160526057 | 109811325.3 | | | |
| – قيم جاهزة | 7009390.24 | 15348081.67 | | | |
| **مجموع الأصول** | 747749270.44 | 774387995.54 | **مجموع الخصوم** | 848229724.33 | 800046650.28 |

**رابعا:تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية**

ان التحليل بواسطة التوازنات المالية يمكننا من الحكم الاولي على السيولة و كذا قدرة المؤسسة على الوفاء و في هذا المطلب سندرس ثلاث مؤشرات :

–رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRNG

–احتياجات رأس المال BFR

–الخزينة T

يعتبر تحليل الميزانية من أهم العناصر التي تعتمد عليها المؤسسة من خلال معرفة مركزها المالي و دراسة التوقعات المستقبلية التي تمر بها المؤسسة مع باقي المنافسين.

**رأس المال العامل الصافي الاجمالي** :FRNG

يمكن تفسير رأس المال العامل على أنه :

FRNG= الموارد الدائمة – الأصول الثابتة

**الموارد الدائمة = أموال الخاصة + نتيجة + مؤونات + الاحتياطات**

**احتياجات رأس المال العامل:**BFR

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

**BFR =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة**

**الخزينة : T**

و تحسب كما يلي:

**T= خزينة الأصول _ الخصوم المتداولة**

| البيان | 2013 | 2012 | التعليل |
|---|---|---|---|
| الموارد الدائمة | 604639671.74 | 636979128.64 | نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب في كلتا السنتين و هذا يدل على أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الدائمة ،كما نلاحظ أن هناك انخفاض في رأس المال العامل وهذا راجع إلى اقتناء بعض المعدات و هذه حالة جيدة |
| الأصول الثابتة | 491605796.06 | 509987124.43 | |
| FRNG | 113033875.68 | 126992004.21 | |
| الأصول المتداولة | 256143474.38 | 264400871.11 | المؤسسة تحتاج لجزء من الموارد الدائمة لتغطية العجز |
| الخصوم المتداولة | 141727844.88 | 159702820.53 | |
| BFR | 114415629.5 | 159702820.53 | |
| حزينة الأصول | 15348081.67 | 700939390.24 | نلاحظ بأن الخزينة موجبة بمعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول المتداولة و بالتالي هناك فائض يظهر في شكل سيولة (هناك تجميد للأموال) |
| خزينة الخصوم | 00 | 00 | |
| T | 15348081.67 | 700939390.24 | |

**المطلب الثالث:التحليل الأفقي(حساب النتائج)**

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات، ان صحة و سلامة تلك المعلومات تتوقف على مدى دقة البيانات الظاهرة بتلك القوائم المالية ،و في هذا الفصل سنقوم بتطبيق التحليل الأفقي على حساب النتائج و تم استخراج المعطيات من الملحق رقم (04)

**جدول رقم (20) :التحليل الأفقي لحساب النتائج:**

| البيان | 2013 | 2012 | التغير (n-1) – n | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 36826327.57 | 335665428.73 | 32597842.8 | % 9.71 |
| رقم الاعمال مابين الوحدات | 694166.90 | _ | 694166.90 | _ |
| تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والجارية | 45943574.90 | -7820304.34 | 53763879.24 | % -687.49 |
| انتاج مثبت | _ | 3699317.94 | -3699317.94 | % -100 |
| **1انتاج السنة المالية** | **414901013.37** | **331544442.33** | **8335661.04** | % 25.14 |
| المشتريات المستهلكة | 206806687.05 | 18379899.50 | 23016787.5 | % 12.52 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى | 27927253.86 | 24873712.39 | 3053541.47 | % 12.27 |
| **2استهلاك السنة المالية** | **234733940.91** | **208663611.89** | **26070329.1** | % 12.49 |
| **3 القيمة المضافة للاستهلاك(1-2)** | **180167072.46** | **122880830.44** | **57286242.02** | % 46.62 |
| اعباء مستخدمين | 172943290.43 | 158627353.20 | 14315937.23 | % 9.02 |
| الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة | 7891066.74 | 5240597.59 | 2650469.15 | % 50.57 |
| **4 الفائض الاجمالي للاستغلال** | **-667284.71** | **-4098120.35** | **3430835.61** | % -83.71 |
| نواتج عملياتية أخرى | 3874910.35 | 1570958.58 | 2303951.77 | % 14.65 |
| نواتج عملياتية أخرى ما بين الوحدات | 20901839.14 | _ | 20901839.14 | _ |
| أعباء عملياتية أخرى | 1449337.83 | 277223.09 | 1172114.74 | % 422.80 |
| أعباء عملياتية أخرى ما بين الوحدات | _ | 22863517.90 | -22863517.38 | % -100 |
| مخصصات أهتلاكات و مؤونات | 591129155.57 | 48287938.19 | 10824977.38 | % 22 |
| استرجاع خسائر القيمة و المؤونات | 7643013.86 | 5131218.23 | 2511800.63 | % 48.95 |
| **5 النتيجة العملياتية** | **-28809769.76** | **-105713622.72** | **-76903852.94** | % 72.74 |
| **7 النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)** | -28809769.76 | **-105713622.72** | **-76903852.94** | % 72.74 |
| الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية | -3151115.02 | 5233168.83 | 2082053.81 | % 39.78 |
| مجموع نواتج الأنشطة العادية | 447320781.72 | 338246619.14 | 109074162.6 | % 32.24 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | 472979436.46 | 438727073.03 | 34252363.4 | % 7.80 |
| **8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **-25658654.74** | **-100480453.89** | **-74821799.06** | % -74.46 |
| **10 النتيجة الصافية للدورة** | **-25658654.74** | **-100480453.89** | **-74821799.06** | % -74.46 |

**التعليق:**

-هناك زيادة في رقم الأعمال بنسبة (9.71%) و هذا راجع الى زيادة الانتاج و المبيعات ،كما قامت المؤسسة بتوسيع حيث بلغ رقم اعمال الوحدة الجديدة في 2013 (694166.90) و هذا ما انعكس ايجابا على انتاج السنة.

-نلاحظ بان هناك زيادة في انتاج السنة المالية بنسبة (25.14%) و هذا راجع الى زيادة الانتاجية .

-ارتفاع الاستهلاك بنسبة (12.52%) و هذا راجع الى ارتفاع الانتاج

- اعباء المستخدمين هناك زيادة بنسبة ( 9.02% ) و هذا بسبب زيادة العمال بالوحدة الجديدة

- الفائض الاجمالي للاستغلال سالب بالنسبة الحالية 2013 و السنة الماضية 2012 و لكن هذا راجع الى تغطية التكاليف .

- هناك تحسن جيد في النتيجة العملياتية بنسبة ايجابية حي لو كانت النتيجة سلبية حيث بلغت في سنة 2012

(105713622.72-) و السنة الحالية (28809769.76-) حيث قدر هذا التغير بنسبة

72.74- %(نفس الشيئ بالنسبة للنتيجة العادية قبل الضريبة)

-نتيجة الصافية تغير ايجابي حتي لو كانت النتيجة سلبية حيث قدر هذا التغير ب (74.46-%)

**ملاحظة:** نستنتج ان الوحدة التي تم فتحها في 2013 كان لها دور هام في عملية امتصاص التكاليف المتغيرة

**خاتمة :**

انطلاقا من الميزانية الافتتاحية و ميزان المراجعة تم إعداد القوائم المالية لمؤسسة ترانس كنال 02 حيث تم إعداد و بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية ،و كذا المعلومات الخاصة بالمؤسسة و نوع القوائم المالية و هذه الأخيرة تعتبر تلخيصا للمركز المالي للشركة في نهاية الفترة المالية و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ.

ومن هنا نستنتج إن الهدف الرئيسي من إصدار القوائم المالية هو تقديم معلومات مالية للعناصر الخارجية و المتعلقة بالمعلومات عن التدفق المالي و ذلك كله من اجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم .

# خاتمة عامة

**خاتمـــــــة عامـــة:**

من حلال عملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي باعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن المعايير المحاسبية الدولية فالانتقال الى هذه الاخيرة يفرض يفرض تغيير معمق لكل مؤسسة فهي ملزمة باعتماد السياسات النحاسبية الخاصة بها،وليس فقط الجانب المحاسبي التقني.

حيث اصبح الواقع الاقتصادي للعالم يفرض توحيد و تقييد معظم التعاملات الاقتصادية و المالية للدول،فالمعايير الدولية للمحاسبة المالية هي التي تعبر عن هذه السياسات المحاسبية ولو في شكل تقني.

فالقوائم المالية هي مجموعة كاملة و غير غير منقصلة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تمكن من ايصال اكبر قدر ممكن من المعلومات و تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة،ومن بين مميزات القوائم المالية الخاضعة لمعايير المحاسبة الدولية هي قدرتها على توفير بيانات يستطيع من خلالها مستخدمو هذه البيانات الى اجراء مقارنات لفترات زمنية مختلفة من اجل تحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بالمركز المالي للمنشاة،كما توفر لهم القدرة على مقارنة البيانات لمختلف المنشات الاخرى.

حيث تهدف القوائم المالية الاساسية و المتمثلة في الميزانية،جدول النتائج،جدول تدفقات الخزينة،وجدول تغيرات الاموال الخاصة الى عرض صورة واضحة للمؤسسة من خلال الحرص على ان تكون هذه القوائم مقبولة لدى مستخدميها و تلبي كافة احتياجاتهم،فالعناصر المدرجة ضمن القوائم المالية تكون مقبولة اذا كانت توفر غرضا عادلا لهذه العناصر،اي تعرض بامانة المركز المالي و الاداء المالي و التغيرات في المركز المالي للمنشاة.

وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة،و يتم اصدارها من خلال مهلة اقصاها ستة (06)اشهر تلي تاريخ افقال السنة المالية،و ينبغي ان تكون متميزة عن المعلومات الاخرى التي يحتمل ام تنشرها المؤسسة،و بالتالي فالقوائم المالية تعتبر المنتج النهائي للمحاسبة ووسيلة اساسية لنشر المعلومة المالية و المحاسبية الى مختلف المسيرين سواء كانوا من داخل المؤسسة او من خارجها.

**التوصيات** : بما ان النظام المحاسبي المالي حديث التطبيق في الجزائر نقترح مايلي:

- تكثيف الندوات و الملتقيات حول المظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبية الدولية بمشاركة الطلبة الجامعيين.
- محاولة اعطاء مفهوم بسيط للنظام المحاسبي المالي من خلال تنظيم تربصات لاكتساب المعلومات المحاسبية.
- توفير برامج اعلام الي لمساعدة في اعداد القوائم المالية.
- ضمان التواصل مع الخبراء ومدققي الحسابات عبر استخدعائهم لتنشيط حصص تعليمية و تحسيسية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

**الكتب:**


1) امين السيد احمد لطفي،"**اعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبة الدولية** "،دار نشر الثقافة ، الاسكندرية، مصر،الطبعة الاولى،2008

2) بن ربيع حنيفة،"**الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية**"،الجزء الاول،دار الهوامة،2010

3)جمال لعشيشي،"**محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**" ، pages bleues ،الجزائر، بدون طبعة،2011

4) هوام جمعة،"**المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS 2009-2010**" ،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر ،2009

5) وجدي حامد حجازي ،"**تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**"،التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر بدون طبعة ،2011

6) حاج على،"**مراقبة النظام المحاسبي المالي**"،دار بلقيس،الجزائر،2012

7) حسين يوسف القاضي،سمير معدني الرشياني ،"**موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية– الجزء الاول– عرض البيانات المالية**" ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى،2012

8) طارق عبد العال حماد، "**دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية الموافقة معها** "،

الجزء الاول،الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر، 2008

9) كتوش عاشور،"**المحاسبة العامة اصول ومبادئ المحاسبة واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثانية،2013

10) محمد الصيرفي،"**تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي و قراءة قوائمك المالية** "،دار الفكر الجامعي ،السكندرية ،مصر 2007

11) محمد بوتين ،"**المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية** "، متيجة للطباعة ، 2010

12) محمد بوتين ،"**المحاسبة العامة للمؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الرابعة ،2009

13) محمد عباس بدوي،" **المحاسبة المالية المتقدمة**" ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية –مصر ،2002

14) مصطفى صالح سلامة "**نظم المعلومات المحاسبية**"،دار البداية، عمان–الاردن، الطبعة الاولى 2010

15) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**"، دار المسيرة ،عمان– الاردن، الطبعة الثالثة،2011

16) نعيم نمر داوود ، "**التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**"، دار البداية ناشرون و موزعون ،عمان–الاردن الطبعة الاولى، 2012

17) سليمان مصطفى الدلاهمة ،**المبادئ و اساسيات علم المحاسبة** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان–الاردن 2008

18) عبد الستار الكبيسي، "**الشامل في مبادئ المحاسبة** "،الجزء الاول و الثاني ،دار وائل للنشر،الطبعة الاولى،2008

19) فهمي مصطفى الشيخ،" **التحليل المالي**"، الطبعة الاولى، 2008

20) شعيب شنوف ، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الاول ، مكتبة شركة بوداود ، الجزائر، 2008

21) غانم شطاط ،المعايير المحاسبية الدولية IAS IFRS، نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، بدون طبعة ،2009

**الملتقيات و المجلات:**

1) زياني نور الدين، فروم محمد صالح،المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الخارجية، الملتقي الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،جامعة الوادي يومي 17- 18 جانفي 2010

2) مزياني نور الدين ،الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي بين استجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبية الدولية و تحديات البيئة الجزائرية،جامعة سكيكدة، الجزائر،2009 بالاستناد إلى محتوى IAS- IFRS و النظام المحاسبي الجديد

3) لجنة المنشورات الصفحات الزرقاء العالمية ،النظام المحاسبي المالي ،2011

**القوانين و المراسيم و القرارات و الجرائد الرسمية:**

1) المادة 42 من القانون 07-11

2) المواد 21- 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 07-11

3) الجريدة الرسمية ،العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03

4) الجريدة الرسمية ،العدد19 بتاريخ 25 مارس 2009

**المذكرات:**

1) برحال ليلى ،مراقبة التصريحات الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية مستغانم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص:تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، 2012-2013

2) بن نعيمة، كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، دراسة حالة ميناء مستغانم مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص:تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير 2011-2012

3) صباح عبد القادر، "تأثير اعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي على جودة التحليل المالي " ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الأكاديمي تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير ،جامعة مستغانم ، دفعة 2011-2012

**المواقع الالكترونية**

1. www.Kantakji.com 13/ 05/ 2015
2. www.shatharat.net/rb 13/ 05/ 2015

# الملاحق

**الملخص:**

النظام المحاسبي المالي تم إعداده في الجزائر كهدف لوضع أدوات تتكيف و البيئة الجديدة للجزائر التي تولدت على اثر الإصلاحات الاقتصادية و العلاقات الارتباطية الجديدة لها ،مما أدى للتعجيل بعملية إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة من خلال وضع إطار عام للمحاسبة بتنظيم الممارسات المحاسبية عن طريق تقديم الحلول لكل المشاكل التي تواجه التطبيق العملي لها و تسهيل عملية الفهم و تعزيز من موثوقية مخرجات النظام المحاسبي المالي ،وهذه الاخيرة تتمثل في القوائم المالية و التي تعتبر العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية حيث تتميز بخصائص نوعية تجعل المعلومات الواردة ضمنها مفيدة للمستخدمين ، فالقوائم المالية هي عرض لهيكل المؤسسة و مجموع العمليات التي تقدم بها خلال السنة ،حيث تضم العناصر التالية:الميزانية (اصول – خصوم) ،حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول تغير الاموال الخاصة و جداول ملحقة (ايضاحات) و هذه العناصر تعرض وفق المعايير المحاسبية الدولية.

**الكلمات المفتاحية:**

النظام المحاسبي المالي،المعايير المحاسبية الدولية،القوائم المالية.

**Rusémé**:

Système de comptabilité financière est mis en place en Algérie comme une cible pour le développement d'outils d'adaptation et le nouvel environnement de l'Algérie généré sur l'impact des réformes économiques et un nouveau relations relationnelles, qui a conduit à accélérer le processus du plan national pour la réforme de la comptabilité en établissant un cadre général pour l'organisation comptable des pratiques comptables en fournissant des solutions à tous les problèmes face à sa praticité et de faciliter la compréhension du processus et d'améliorer la fiabilité des sorties de système de comptabilité financière, la dernière et cela est dans les états financiers et qui sont les éléments de base qui offrent à travers laquelle l'activité de la Fondation du gésier sous la forme de progrès global de la documentation à la fin de chaque cycle de la comptabilité avec les caractéristiques de la qualité rendre l'information fournie, y compris utiles aux utilisateurs ,Finances Les listes sont introduits à la structure de l'institution et le nombre total d' opérations effectuées par le cours de l'année , ce qui comprend les éléments suivants : le budget ( actif - passif ) , les résultats de calcul , le trésor flux table, propre argent et annexes jointes changer (Notes ) et ces éléments sont présentés en conformité avec les normes comptabilité internationale .

**Mots clés**:

Le système financier de la comptabilité , les normes comptables internationales , les états financiers .